المركز الإحصائي
لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
GCC-STAT

التقرير السنوي

التجارة الخارجية
لمجلس التعاون
لدول الخليج العربية
في عام 2016 م

العدد رقم Issue No. 01
مايو May 2018

تم إعداد هذا الإصدار استناداً إلى دليل الإصدارات الإحصائية
المعتمد من قبل المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

نسخة الكترونية من الإصدار متاحة على الموقع الإلكتروني للمركز

© شعبان 1439هـ ، ابريل 2018 م
جميع الحقوق محفوظة
في حالة الاقتباس يرجى الإشارة إلى هذا الإصدار كما يلي:

تقديم

بهدف تعظيم الاستفادة من البيانات التي يتم جمعها من المصادر الإحصائية الرسمية لدى الدول الأعضاء، ودعمًا لراسمي السياسات ومتخذي القرار بالأرقام والبيانات اللازمة، يقوم المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بإعداد النشرات والتقارير الإحصائية الدورية والدراسات التى تتناول المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ذات الأهمية.

ويعد التقرير السنوي للتجارة الخارجية لمجلس التعاون أحد التقارير الرئيسية في هذ الصدد. حيث يتناول التقرير أهم التطورات والاتجاهات في مؤشرات التجارة الخارجية لمجلس التعاون مع العالم الخارجي، وكذلك مؤشرات واتجاهات التجارة البينية داخل مجلس التعاون. يقع هذا التقرير في خمسة فصول رئيسية. حيث يتناول الفصل الأول ملخصًا لأداء الاقتصاد العالمي والاقتصادات الكبرى وحركة التجارة العالمية وأهم المؤشرات الدولية الأخرى ذات الصلة في عام 2016م. في حين يقدم الفصل الثاني ملخصًا لمؤشرات التجارة الخارجية لكتلة مجلس التعاون مع العالم الخارجي. ويعرض الفصل الثالث أبرز مؤشرات التجارة الخارجية على مستوى دول مجلس التعاون، بينما يستعرض الفصل الرابع أهم التباينات بين دول مجلس التعاون فيما يتعلق بالتجارة الخارجية في عام 2016م. ويتناول الفصل الخامس مؤشرات واتجاهات التجارة البينية لمجلس التعاون.

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	3
قائمة الجداول	7
قائمة الأشكال البيانية	9
المنهجية المستخدمة في إعداد تقرير التجارة الخارجية لمجلس التعاون	10
الملخص التنفيذي	12
الفصل الأول: الاقتصاد العالمي وحركة التجارة الدولية في عام 2016م	14
1.1 النمو الاقتصادي العالمي	16
1.2 حركة التجارة السلعية العالمية	17
1.3 حركة تجارة السلع الأولية	18
1.4 أسعار صرف العملات الرئيسية	18
الفصل الثاني: التجـــارة الخارجيـــة لمجلـــس التعاون في عام 2016م	20
2.1 المؤشرات الرئيسية للتبادل التجاري لمجلس التعاون مع العالم الخارجي	22
2.2 الصادرات السلعية لمجلس التعاون	23
2.2.1 الهيكل النوعي لإجمالي الصادرات السلعية لمجلس التعاون	24
2.2.2 أهم الشركاء التجاريين لإجمالي الصادرات السلعية	25
2.2.3 ألصادرات السلعية وطنية المنشأ	26
2.2.4 إعادة التصدير من مجلس التعاون إلى الأسواق العالمية	27
2.3 الواردات السلعية لمجلس التعاون	28
2.3.1 الهيكل النوعي لإجمالي الواردات السلعية لمجلس التعاون	29
2.3.2 أهم الشركاء التجاريين لمجلس التعاون في إجمالي الواردات السلعية	29
الفصل الثالث: مؤشرات التجارة الخارجية على مستوى الدول الأعضاء في عام 2016م	30
3.1 دولة الإمارات العربية المتحدة	32
3.2 مملكة البحرين	34
3.3 المملكة العربية السعودية	36
3.4 سلطنة عُمان	38
3.5 دولة قطر	40
3.6 دولة الكويت	42
الفصل الرابع: أبرزالتباينات في مؤشرات التجارة الخارجية بين دول مجلس التعاون في عام 2016م	46
4.1 حجم التبادل التجاري السلعي	48
4.2 الميزان التجاري السلعي	48
4.3 إجمالي الصادرات السلعية ومكوناته	49
4.4 إجمالي الواردات السلعية	51
الفصل الخامس: التجارة البينية لدول مجلس التعاون في عام 2016م	54
5.1 الاتجاه العام للتجارة البينية لدول مجلس التعاون	56
5.2 التجارة السلعية البينية على مستوى دول مجلس التعاون	57
5.3 الهيكل النوعي للصادرات السلعية البينية لدول مجلس التعاون	59

قائمة الجداول

الجدول	الصفحة
جدول 1: مؤشرات الاقتصاد العالمي في العامين 2015م و 2016م، معدل النمو (%)	16
جدول 2: مؤشرات التجارة الخارجية السلعية لدول مجلس التعاون، 2015 - 2016م	22
جدول 3: إجمالي صادرات دولة الإمارات العربية المتحدة السلعية لأعلى عشر دول ، 2016م	33
جدول 4: إجمالي واردات دولة الإمارات العربية المتحدة السلعية لأعلى عشر دول، 2016م	33.
جدول 5: إجمالي صادرات مملكة البحرين السلعية لأعلى عشر دول ، 2016م	35
جدول 6: إجمالي واردات مملكة البحرين السلعية لأعلى عشر دول، 2016م	35
جدول 7: إجمالي صادرات المملكة العربية السعودية السلعية لأعلى عشر دول، 2016م	37
جدول 8: إجمالي واردات المملكة العربية السعودية السلعية لأعلى عشر دول، 2016م	37
جدول 9: إجمالي صادرات سلطنة عُمان لأعلى عشر دول، 2016م	39
جدول 10: إجمالي الواردات سلطنة عُمان لأعلى عشر دول، 2016م	39
جدول 11: إجمالي صادرات دولة قطر لأعلى عشر دول، 2016م	41
جدول 12: إجمالي واردات دولة قطر لأعلى عشر دول، 2016م	41
جدول 13: إجمالي صادرات دولة الكويت السلعية لأعلى عشر دول، 2016م	43
جدول 14: إجمالي واردات دولة الكويت السلعية لأعلى عشر دول،2016 م	43

قائمة الأشكال البيانية

رقم الشكل البياني	الصفحة
شكل 1: مؤشرات التجارة الخارجية السلعية لمجلس التعاون ، 2010- 2016م	23
شكل 2: تطور إجمالي ومكونات الصادرات السلعية لمجلس التعاون، 2010- 2016م	24
شكل 3: التوزيع النسبي لإجمالي الصادرات السلعية حسب أقسام النظام المنسق، 2016م..	25
شكل 4: أهم الشركاء التجاريين لمجلس التعاون في إجمالي الصادرات السلعية، 2016م (% من إجمالي الصادرات السلعية)	25
شكل 5: التوزيع النسبي أهم الصادرات السلعية وطنية المنشأ حسب أقسام النظام المنسق، 2016م	26
شكل 6: التوزيع النسبي لأهم الشركاء التجاريين لمجلس التعاون في مؤشر الصادرات السلعية وطنية المنشأ، 2016م	27
شكل 7: السلع المعاد تصديرها لمجلس التعاون حسب أقسام النظام المنسق، 2016م	27
شكل 8: التوزيع النسبي لأهم الشركاء التجاريين لمجلس التعاون في مؤشر السلع المعاد تصديرها، 2016م	28
شكل 9: تطور الواردات السلعية لمجلس التعاون، 2010-2016م	28
شكل 10: التوزيع النسبي لإجمالي الواردات السلعية إلى مجلس التعاون حسب أقسام النظام المنسق ، 2016م	29
شكل 11: التوزيع النسبي لأهم الشركاء التجاريين لدول مجلس التعاون في إجمالي الواردات السلعية، 2016م	29
شكل 12: تطور مؤشرات التجارة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، 2010-2016م	32
شكل 13: تطور مؤشرات التجارة الخارجية لمملكة البحرين، 2010-2016م	34
شكل 14: تطور مؤشرات التجارة الخارجية للمملكة العربية السعودية، 2010-2016م	36
شكل 15: تطور مؤشرات التجارة الخارجية لسلطنة عُمان، 2010-2016م	38
شكل 16: تطور مؤشرات التجارة الخارجية لدولة قطر، 2010-2016م	40
شكل 17: تطور مؤشرات التجارة الخارجية لدولة الكويت، 2010-2016م	42
شكل 18: مساهمة الدول الأعضاء في حجم التبادل التجاري السلعي لمجلس التعاون، 2016م	48
شكل 19: قيمة الميزان التجاري السلعي لدول مجلس التعاون، 2016م	49
شكل 20 : مساهمة الدول الأعضاء في إجمالي الصادرات السلعية لمجلس التعاون، 2016م	49
شكل 21: مساهمة الدول الأعضاء في إجمالي الصادرات السلعية وطنية المنشأ لمجلس التعاون، 2016م	50
شكل 22: مساهمة الدول الأعضاء في إالسلع المعاد تصديرها لمجلس التعاون، 2016م	50
شكل 23: مساهمة الدول الأعضاء في إجمالي الواردات السلعية لمجلس التعاون، 2016م	51
شكل 24: تطور الصادرات السلعية البينية لمجلس التعاون، 2010-2016م	56
شكل 25: مساهمة التجارة البينية في أقسام التجارة الدولية لمجلس التعاون، 2016م	57
شكل 26: المساهمة النسبية لأنواع الصادرات البينية في إجمالي الصادرات السلعية البينية حسب أقسام النظام المنسق، 2016م	59
شكل 27: المساهمة النسبية لأنواع الصادرات البينية في إجمالي الصادرات السلعية البينية وطنية المنشأ البينية حسب أقسام النظام المنسق، 2016م	60
شكل 28: المساهمة النسبية للسلع البينية المعاد تصديرها حسب أقسام النظام المنسق، 2016م	60

المنهجية المستخدمة في إعداد تقرير إحصاءات التجارة الخارجية السلعية لدول مجلس التعاون

مصدرالبيانات

تعتبر الأجهزة الإحصائية الوطنية بدول مجلس التعاون المصدرالرسمي لبيانات المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والتي تمثل بدورها حلقة الوصل بين المركز ومنتجي البيانات من الجهات والهيئات الحكومية التابعة لكل دولة، حيث تتولى أجهزة الإحصاء الوطنية عملية جمع ومعالجة ونشر الإحصاءات الرسمية من مصادرها (السجلات الإدارية المتوفرة لدى إدارات الجمارك الوطنية والمؤسسات الحكومية).

منهجية تجميع بيانات إحصاءات التجارة الخارجية السلعية

يتم تجميع البيانات المتعلقة بإحصاءات التجارة الخارجية من الأجهزة الإحصائية الوطنية في الدول الأعضاء، حيث تنشر بيانات إحصاءات التجارة الخارجية بالعملة المحلية لكل دولة من دول مجلس التعاون، ثم يتم تحويلها باستخدام أسعار الصرف الرسمية إلى الدولار الأمريكي، وتعتمد غالبية دول مجلس التعاون (عدا دولة الكويت) نظام سعر الصرف الثابت مقابل الدولار الأمريكي، أما بالنسبة لسعر الصرف المتغير في دولة الكويت فيتم اعتماد المتوسط السنوي لسعر صرف الدينار الكويتي مقابل الدولار الأمريكي، وبهذه الطريقة يتم إعداد ونشر إحصاءات التجارة الخارجية بالدولار الأمريكي على مستوى مجلس التعاون حيث يصبح التجميع ممكناً، كما أنه لا يتم احتساب قيمة التجارة البينية في إحصاءات التجارة الخارجية لتكتل دول المجلس.

عند احتساب الحصص النسبية لحجم التجارة البينية، وحجم التجارة الخارجية من إجمالي التجارة السلعية لمجلس التعاون، فإنه يتم الجمع بين الصادرات والواردات البينية وكذلك الصادرات والواردات الخارجية، واستخراج نسبة كل منهما من إجمالي التجارة السلعية لمجلس التعاون.

مؤشرات إحصاءات التجارة الخارجية السلعية

يتم تجميع إحصاءات التجارة الخارجية وفقاً للمؤشرات التالية:

1. مؤشـرات إحصـاءات التجارة الخارجية السـلعية: هي عبارة عن مؤشـرات ترصـد حركة التبادل التجاري السلعي بين إقليم مجلس التعاون الخليجي والعالم الخارجي (لا يشمل التجارة البينية).
2. مؤشـرات إحصـاءات التجارة البينية السـلعية لدول مجلس التعاون: هي عبارة عن مؤشـرات ترصـد حركة التبادل التجاري السلعي داخل إقليم مجلس التعاون (لا يشمل التجارة الخارجية).
3. اسـتخدام نظام التعرفة الجمركية الموحد لدول مجلس التعاون (النظام المنسـق) لعام 2017م لتجميع وتصنيف وتبويب السلع والبضائع في إعداد تقرير إحصاءات التجارة الخارجية السلعية.

الملخص التنفيذي

- انخفض التبادل التجاري السلعي لمجلس التعاون مع العالم الخارجي بنسبة 9.9% خلال العام 2016م ليبلغ نحو 918.5 مليار دولار أمريكي مقارنة بـ 1019.3 مليار دولار أمريكي في العام 2015م. كما تراجع فائض الميزان التجاري السلعي بنسبة 66.0% لينخفض إلى 13.3 مليار دولار أمريكي في العام 2016م مقارنة بـ 39.2 مليار دولار أمريكي للعام 2015 م.
- تراجعت قيمة إجمالي الصادرات السلعية لمجلس التعاون بنسبة 12.0% خلال العام 2016م لتبلغ حوالي 465.9 مليار دولار أمريكي مقارنة مع 529.3 مليار دولار أمريكي للعام 2015م، متأثرة بانخفاض أسعار النفط العالمية.
- انخفضت قيمة إجمالي الواردات السلعية بنسبة 7.6%، لتبلغ 452.6 مليار دولار أمريكي خلال العام 2016م مقارنة مع 490.0 مليار دولار أمريكي للعام 2015م.
- بلغ متوسط مساهمة صادرات النفط والغاز في إجمالي الصادرات السلعية لمجلس التعاون نسبة 77.0% تقريبا من مجموع إجمالي الصادرات للفترة 2010-2016م.
- احتلت اليابان المرتبة الأولى من بين أهم الشركاء التجاريين لمجلس التعاون من حيث إجمالي الصادرات السلعية، بنسبة 11.8% من إجمالي الصادرات السلعية لمجلس التعاون إلى الأسواق العالمية في عام 2016م، واحتلت اليابان أيضًا المرتبة الأولى من بين أهم الشركاء التجاريين لمجلس التعاون في الصادرات السلعية وطنية المنشأ لعام 2016م، بنسبة 14.7% من قيمة الصادرات السلعية وطنية المنشأ من دول مجلس التعاون إلى الأسواق العالمية لعام 2016م، وجاءت إيران في المرتبة الأولى من بين أهم الشركاء التجاريين لمجلس التعاون في السلع المعاد تصديرها لعام 2016م، بنسبة 12.8% من قيمة السلع المعاد تصديرها من دول مجلس التعاون إلى الأسواق العالمية لعام 2016م.
- احتلت الصين المرتبة الأولى من بين أهم الشركاء التجاريين لدول مجلس التعاون في إجمالي الواردات السلعية لعام 2016م، بنسبة 16.1% من قيمة إجمالي الواردات السلعية لدول المجلس التعاون من الأسواق العالمية لعام 2016م.

- حققت دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى بين دول مجلس التعاون في حجم التبادل التجاري السلعي مع الأسواق العالمية خلال العام 2016م، حيث بلغ حجم التبادل التجاري السلعي لها نحو 430.3 مليار دولار أمريكي وبنسبة مساهمة بلغت 46.8% من إجمالي التبادل السلعي لمجلس التعاون، حيث شكلت نسبة إعادة التصدير لدولة الإمارات 18.8% من إجمالي الصادرات لدول مجلس التعاون.
- حققت المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى بين دول مجلس التعاون في قيمة الصادرات السلعية وطنية المنشأ إلى دول العالم الأخرى خلال العام 2016م، حيث بلغت قيمتها نحو 158.5 مليار دولار أمريكي، بنسبة مساهمة بلغت 43.0% من إجمالي قيمة الصادرات السلعية لمجلس التعاون وطنية المنشأ.
- جاءت دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الأولى بين دول مجلس التعاون في قيمة إجمالي الواردات السلعية من دول العالم الأخرى خلال عام 2016م، حيث بلغت قيمتها نحو 250 مليار دولار أمريكي وبنسبة مساهمة بلغت 55.3% من إجمالي الواردات السلعية إلى مجلس التعاون.
- انخفضت قيمة التجارة البينية السلعية (محسوبة بإجمالي الصادرات السلعية فقط من دول مجلس التعاون إلى دول مجلس التعاون) بنسبة 11.5% خلال العام 2016م لتبلغ نحو 73.6 مليار دولار أمريكي مقارنة بـ 83.2 مليار دولار أمريكي في عام 2015م.
- سجلت كل من سلطنة عمان ودولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين ودولة قطر تراجعاً في حجم التبادل التجاري البيني مع دول مجلس التعاون (قيمة إجمالي الصادرات السلعية البينية) بنسبة 27.7%، 26.9%، و15.0%، و10.6% على التوالي. في المقابل، حققت كل من دولة الكويت والمملكة العربية السعودية نموًا في حجم التبادل التجاري البيني مع دول مجلس التعاون بمعدل 15.7% و 1.4% خلال عام 2016م على التوالي.

الفصل الأول

الاقتصاد العالمي وحركة التجارة الدولية في عام 2016م

1

1.1 النمو الاقتصادي العالمي

شهد الناتج المحلي الإجمالي العالمي بالأسعار الثابتة نمواً بلغ معدله 3.2% في العام 2016م، مقارنة بمعدل نمو بلغ 3.4% عام 2015م (جدول 1). حيث ساهم تراجع نمو الاقتصادات المتقدمة في تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي، فقد حققت الاقتصادات المتقدمة معدل نمو بلغ 1.7% في عام 2016م، مقابل معدل نمو بلغت نسبته 4.3% في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وحسب توقعات صندوق النقد الدولي، فمن المؤمل أن يتحسن أداء الاقتصاد العالمي في عامي 2017م و 2018م مع التعافي التدريجي في اقتصادات الدول المتقدمة والارتفاع التدريجي في أسعار المواد الأولية وتزايد الإنفاق الاستثماري في القطاع الحكومي والخاص في الاقتصادات المتقدمة والنامية.

جدول1: مؤشرات الاقتصاد العالمي في العامين 2015م و2016م، معدل النمو (%)

البيان	2015م	2016م
الاقتصاد العالمي	%3.4	%3.2
الاقتصادات المتقدمة	%2.1	%1.7
الاقتصادات الصاعدة و النامية	%4.3	%4.3
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	%2.7	%5.0
التبادل التجاري للسلع والخدمات	%2.6	%2.3
أسعار النفط	%-47.2	%-15.7
أسعار السلع الأولية - عدا الوقود	%-17.4	%-1.9
أسعار المستهلكين في الاقتصادات المتقدمة	%0.3	%0.8
أسعار المستهلكين في الاقتصادات الصاعدة والنامية*	%4.7	%4.3

المصدر: صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2017م

* عدا الأرجنتين وفنزويلا

وارتفعت الثقة في أداء الاقتصاد الأمريكي في النصف الثاني من عام 2016م، معززة بحجم الزيادة في الموجودات. وشهدت منطقة اليورو نمواً جيداً في الطلب الكلي خلال نفس الفترة، على الرغم من حالة عدم اليقين في المملكة المتحدة بعد التصويت لصالح الانفصال عن الاتحاد الأوروبي في يونيو 2016م، وساهم ارتفاع قطاع الصادرات في تعزيز الأداء الجيد نسبياً للإقتصاد الياباني.

في المقابل، ظل الأداء الاقتصادي في الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية متبايناً، فقد حققت الصين نمواً قدره 6.7% للعام 2016م، مقارنة بنمو قدره 6.9% في عام 2015م، وتباطأ أيضاً النشاط الاقتصادي في الهند، حيث بلغت نسبة نموه 7.1% في العام 2016م مقارنة بنمو قدره 8.0% في 2015م. وظل أداء الاقتصاد البرازيلي ضعيفاً ولم يتمكن من تجاوز الركود الذي يعاني منه منذ العام 2015م، فانخفض الناتج المحلي الإجمالي في العام 2016م بنسبة 6.3%، مقارنة بنسبة انخفاض بلغت 3.9% للعام 2015م.

1.2 حركة التجارة السلعية العالمية

تشير بيانات منظمة التجارة العالمية إلى تراجع نمو حجم التجارة العالمية السلعية (مجموع الصادرات والواردات) في عام 2016م إلى معدل 1.3% نزولًا من معدل نمو 2.6% في عام 2015م حسب بيانات منظمة التجارة العالمية، وذلك نتيجة لتباطؤ نمو الاقتصاد العالمي وتراجع أسعار السلع الأولية. ومن أبرز أسباب تراجع نمو صادرات السلع العالمية في عام 2016م هو الانخفاض الحاد في صادرات الوقود ومنتجات التعدين بنسبة (14.0-% في عام 2016م). ومع ذلك، فإن هذا الانخفاض أقل حدة من عام 2015م حين بلغ معدل الانخفاض 36.0-%. كما تراجع أيضًا نمو الصادرات السلعية المصنعة بمعدل 2.0% وتحسن نمو صادرات المنتجات الزراعية ليزيد بمعدل 1.0% في عام 2016م. ومن الجدير بالذكر أن صادرات السلع المصنعة تشكل أكثر من 70.0% من مجموع الصادرات العالمية في عام 2016م.

وجاءت كل من الصين والولايات المتحدة وألمانيا واليابان وفرنسا كأعلى دول العالم من حيث حجم التبادل التجاري (قيمة الصادرات والواردات السلعية) في عام 2016م، لتمثل أكثر من 38.0% من حجم التجارة السلعية العالمية. هذا وقد انخفض حجم التبادل التجاري لأكبر خمسة مساهمين في التجارة السلعية العالمية بمعدل 3.0% في عام 2016م.

وتراجعت حصة الصين من التجارة السلعية العالمية في عام 2016م لتبلغ 11.8% مقارنة مع 12.2% في عام 2015م. وبلغ إجمالي صادرات الصين السلعية 2.10 تريليون دولار أمريكي في العام 2016م، بانخفاض قدره 8.0% بعد انخفاض بنسبة 3.0% في عام 2015م. وبلغت الصادرات السلعية للولايات المتحدة الأمريكية قيمة 1.45 تريليون دولار أمريكي في عام 2016م بانخفاض بلغ معدله 3.0% عن العام السابق.

وعلى حسب القارات، كانت أوروبا الأفضل أداءً في عام 2016م حيث بلغت صادراتها السلعية 5.94 تريليون دولار أمريكي، تليها آسيا 5.75 تريليون دولار أمريكي وأمريكا الشمالية 2.22 تريليون دولار أمريكي. وسجلت دول الشرق الأوسط صادرات سلعية بقيمة 665.2 مليار دولار أمريكي في عام 2016م.

1.3 حركة تجارة السلع الأولية

شهد العام 2016م أدنى نمو لتجارة السلع الأولية من حيث الحجم منذ الأزمة المالية في العام 2008م، حيث ارتفعت بنسبة 1.3% فقط مقارنة بمتوسط النمو السنوي البالغ 4.7% منذ عام 1980م، حسب بيانات منظمة التجارة العالمية. وحسب إدارة معلومات الطاقة الأمريكية فقد انخفض إنتاج النفط في النصف الأول من عام 2016م. وعلى الرغم من انخفاض أسعار النفط بحوالي 15.7% في العام 2016م، إلا أنها ارتفعت بنسبة 20.0% في الفترة من أغسطس 2016 حتى فبراير 2017م، بعد اتفاق دول منظمة أوبك على خفض الإنتاج وتوقعات ارتفاع الطلب العالمي على النفط. وارتفعت أسعار الغاز الطبيعي في أوروبا واليابان والولايات المتحدة بحوالي 19.0%.

كما تشير بيانات منظمة التجارة العالمية إلى أن أسعار المواد الغذائية والمنتجات الزراعية والمعادن شهدت انخفاضًا إجماليًا بلغت نسبته 2.2% في عام 2016م.

1.4 أسعار صرف العملات الرئيسية

تحسن سعر صرف الدولار الأمريكي خلال عام 2016م بمعدل 4.4% في المتوسط مقابل عملات الشركاء التجاريين للولايات المتحدة الأمريكية، وهو معدل أقل من المعدل الذي تحسن به في عام 2015م والبالغ 13.0%. ويعتقد المحللون أن تحسن سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية الأخرى يساهم في انخفاض أسعار الدولار للسلع الأولية. ومن أبرز تطورات العملات الرئيسية الأخرى في عام 2016م الانخفاض بمعدل 4.6% في قيمة الليوان الصيني مقابل عملات الشركاء التجاريين للصين، وانخفاض بنسبة 10.0% في متوسط قيمة الجنيه الإسترليني، في حين بقي سعر صرف اليورو مستقرًا في عام 2016م. ومن الجدير بالذكر أن تحسن سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية الأخرى يساهم إلى حد ما في تقليل تكلفة الواردات القادمة إلى دول مجلس التعاون.

الفصل الثاني

التجارة الخارجية لمجلس التعاون في العام 2016م

2

2.1 المؤشرات الرئيسية للتبادل التجاري لمجلس التعاون مع العالم الخارجي

تظهر إحصاءات التجارة الخارجية السلعية لدول مجلس التعاون انخفاض التبادل التجاري السلعي (محسوبًا كقيمة) لمجلس التعاون مع العالم الخارجي بنسبة 9.9% خلال العام 2016م ليبلغ نحو 918.5 مليار دولار أمريكي مقارنة بـ 1,019.3 مليار دولار أمريكي في العام 2015م. كما تراجع فائض الميزان التجاري السلعي بنسبة 66.0% لينخفض إلى 13.3 مليار دولار أمريكي في العام 2016م مقارنةً بـ 39.2 مليار دولار أمريكي للعام 2015م. والجدير بالذكر أن معدل نمو التبادل التجاري السلعي العالمي قد تراجع في العام 2016م نتيجة تباطؤ النمو في العديد من الاقتصادات الكبرى وتراجع أسعار المواد الأولية. ومما ساهم في تراجع التبادل التجاري السلعي والميزان التجاري السلعي لكتلة مجلس التعاون خلال عام 2016م انخفاض الصادرات السلعية لمجلس التعاون بمعدل 12.0% وتراجع اجمالي الواردات السلعية بمعدل 7.6% في نفس العام (جدول2). ونتيجة لتراجع الإنفاق العام في دول مجلس التعاون، فقد تراجعت قيمة إجمالي الصادرات السلعية لمجلس التعاون بنسبة 12.0%، لتبلغ حوالي 465.9 مليار دولار أمريكي مقارنة مع 529.3 مليار دولار أمريكي لعام 2015م، حيث تراجعت قيمة صادرات النفط والغاز الطبيعي في عام 2016م بمعدل 17.7%.

وانخفضت أيضاً قيمة الصادرات السلعية وطنية المنشأ غير النفطية بنسبة 1.6%، كما انخفضت قيمة السلع المعاد تصديرها بنسبة 1.5% خلال عام 2016م.

جدول 2: مؤشرات التجارة الخارجية السلعية لمجلس التعاون، 2015 - 2016م*

البيان	2015م	2016م	معدل النمو (%)
مليار دولار أمريكي			
I- إجمالي الصادرات السلعية (أ+ب)	529.3	465.9	-12.0
أ- صادرات وطنية المنشأ (1+2)	430.7	368.8	-14.4
1- صادرات النفط والغاز الطبيعي	341.7	281.3	-17.7
2- الصادرات السلعية غير النفطية	89.0	87.6	-1.6
ب - إعادة التصدير	98.6	97.1	-1.5
II- إجمالي الواردات السلعية	490.0	452.6	-7.6
III- حجم التبادل التجاري (I + II)	1,019.3	918.5	-9.9
IV- الميزان التجاري (I - II)	**39.2**	**13.3**	**-66.0**

* لا تشمل التجارة البينية

وفي نفس الاتجاه، انخفضت قيمة إجمالي الواردات السلعية بنسبة 7.6%، لتبلغ 452.6 مليار دولار أمريكي خلال عام 2016م مقارنة مع 490.0 مليار دولار أمريكي لعام 2015م.

ويظهر (شكل 1) اتجاه مؤشرات التجارة الخارجية لمجلس التعاون خلال الفترة 2010-2016م. حيث اتسمت الفترة من عام 2010م إلى عام 2012م بنمو مرتفع في مؤشرات التجارة الخارجية، تبعها حالة من الثبات خلال الفترة 2012- 2014م، ثم انخفاض حاد منذ العام 2014م في اجمالي الصادرات السلعية نتيجة التراجع الكبير في أسعار النفط العالمية. ومن الملاحظ أيضًا تراجع حدة الانخفاض في إجمالي الصادرات السلعية والميزان التجاري السلعي خلال عام 2016م مقارنة بعام 2015م نتيجة تراجع أسعار النفط العالمية في عام 2016م بوتيرة أقل عما كان عليه الحال في العام 2015م.

كما يلاحظ أيضًا أن إجمالي الواردات السلعية تأخذ إتجاها أكثر استقراراً مقارنة بمؤشرات التجارة الخارجية الأخرى نظراً لاعتماد مجلس التعاون بشكل رئيس على السلع المستوردة في الاستهلاك والتكوين الرأسمالي الثابت.

شكل 1: مؤشرات التجارة الخارجية السلعية لمجلس التعاون، 2010- 2016م*

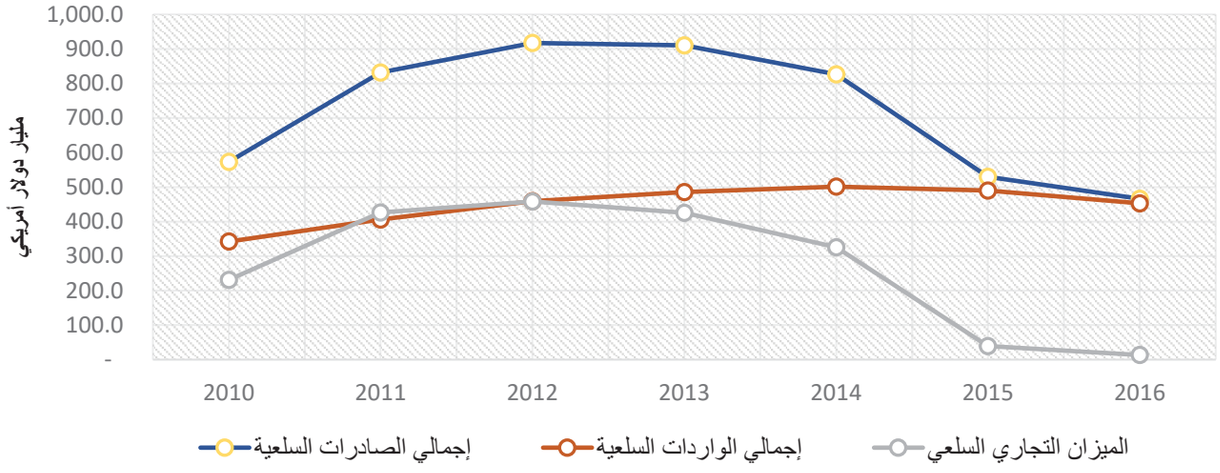

2.2 الصادرات السلعية لمجلس التعاون

يأتي التراجع في إجمالي الصادرات السلعية لمجلس التعاون نتيجة التراجع الحاد في أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية، ومن خلال (شكل 2) بلغ متوسط مساهمة صادرات النفط والغاز في إجمالي الصادرات السلعية لمجلس

التعاون نسبة 77.0% تقريبًا خلال الفترة 2010-2016م. في المقابل، يتسم أداء الصادرات وطنية المنشأ والسلع المعاد تصديرها بالاستقرار النسبي خلال الفترة 2010 – 2016م .

شكل 2: تطور إجمالي ومكونات الصادرات السلعية لمجلس التعاون، 2010-2016م*

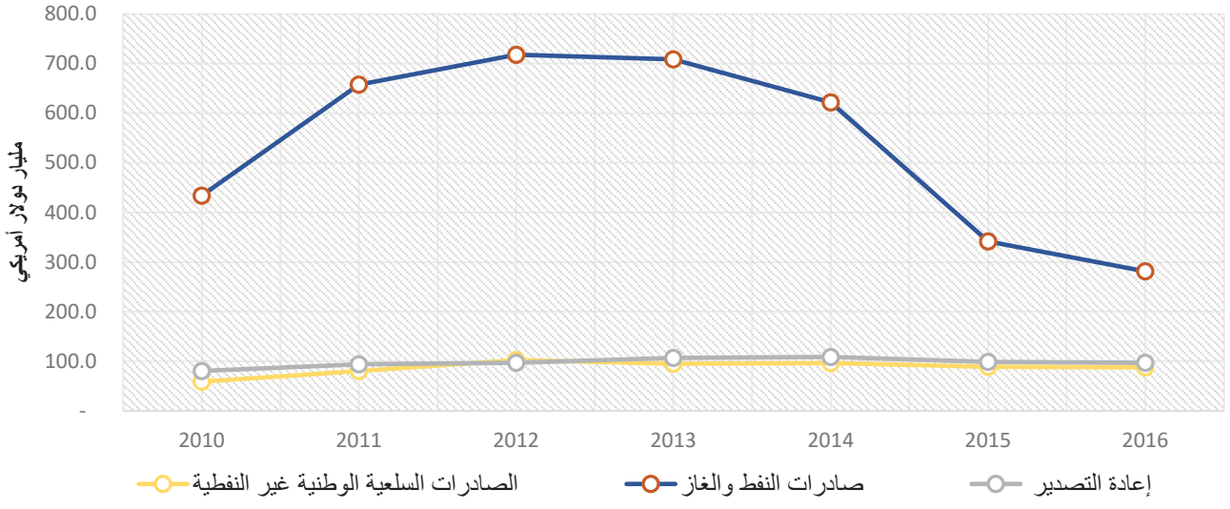

2.2.1 الهيكل النوعي لإجمالي الصادرات السلعية لمجلس التعاون

من حيث توزيع إجمالي صادرات مجلس التعاون السلعية إلى الأسواق العالمية حسب أقسام النظام المنسق خلال العام 2016م، يظهر سيطرة قطاع المنتجات النفطية والبتروكيماويات على تركيبة صادرات مجلس التعاون شكل(3)، حيث يأتي النفط والغاز والمنتجات المعدنية في المقدمة بنسبة 61.7% من قيمة إجمالي الصادرات السلعية لتبلغ نحو 287.5 مليار دولار أمريكي خلال العام 2016م مقارنة بـ 347.5 مليار دولار أمريكي للعام 2015م، بمعدل تراجع بلغ 17.3% عن العام السابق. تليها مجموعة الذهب والأحجار الكريمة بنسبة 9.5%، ثم الأجهزة والمعدات الكهربائية بنسبة 7.0% ثم البلاستيك والمطاط ومنتجاتهم بنسبة 5.2% ثم المواد الكيماوية ومعدات النقل بنسبة 4.7% و3.4% على التوالي.

شكل 3: التوزيع النسبي لإجمالي الصادرات السلعية حسب أقسام النظام المنسق، 2016م

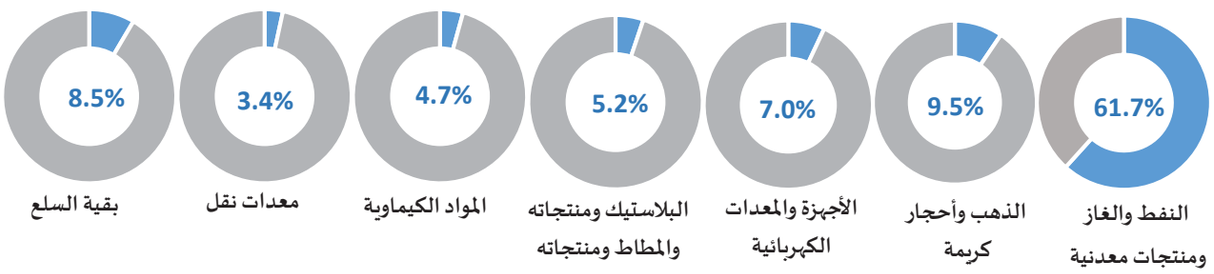

2.2.2 أهم الشركاء التجاريين لإجمالي الصادرات السلعية

احتلت اليابان المرتبة الأولى من بين أهم الشركاء التجاريين لمجلس التعاون من حيث إجمالي الصادرات السلعية، حيث شكلت ما نسبته 11.8% من إجمالي الصادرات السلعية لمجلس التعاون إلى الأسواق العالمية في عام 2016م، وبلغت قيمة إجمالي الصادرات السلعية إلى اليابان نحو 54.8 مليار دولار أمريكي في عام 2016م، مقارنة بـ 70.7 مليار دولار أمريكي في العام 2015م، بنسبة تراجع تصل إلى 22.5%. فيما احتلت الصين المرتبة الثانية بنسبة 11.6% من إجمالي الصادرات السلعية لدول مجلس التعاون إلى الأسواق العالمية، تليها الهند وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة وسنغافورة بنسبة 10.9%، 8.8%، 6.5%، و4.9% على التوالي شكل(4). حيث تشكل هذه الدول أكبر المستوردين للنفط الخام والغاز الطبيعي من دول مجلس التعاون.

شكل 4: التوزيع النسبي لأهم الشركاء التجاريين لمجلس التعاون في إجمالي الصادرات السلعية، 2016م

(% من إجمالي الصادرات السلعية)

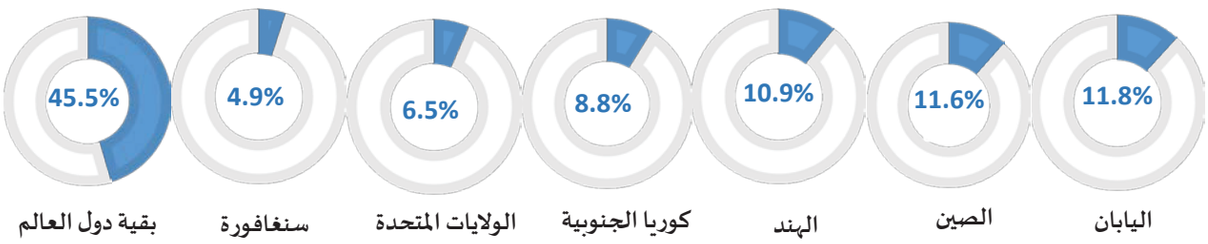

2.2.3 الصادرات السلعية وطنية المنشأ

على صعيد الصادرات السلعية وطنية المنشأ لمجلس التعاون إلى الأسواق العالمية حسب أقسام النظام المنسق خلال العام 2016م، شكل النفط والغاز والمنتجات المعدنية نسبة 76.7% من قيمة الصادرات السلعية وطنية المنشأ لتبلغ نحو 283.0 مليار دولار أمريكي خلال العام 2016م مقارنة بـ 343.5 مليار دولار أمريكي للعام 2015م، بمعدل تراجع بلغ 17.6% عن العام السابق، يليها البلاستك والمطاط ومنتجاته بنسبة 6.0%، ثم منتجات الصناعات الكيماوية والذهب والأحجار الكريمة والمعادن العادية ومصنوعاتها و صناعة الأغذية والمشروبات بنسبة 5.0%، و4.8%، و3.6%، و1.2% على التوالي شكل(5).

شكل 5: التوزيع النسبي لأهم الصادرات السلعية وطنية المنشأ حسب أقسام النظام المنسق ،2016 م

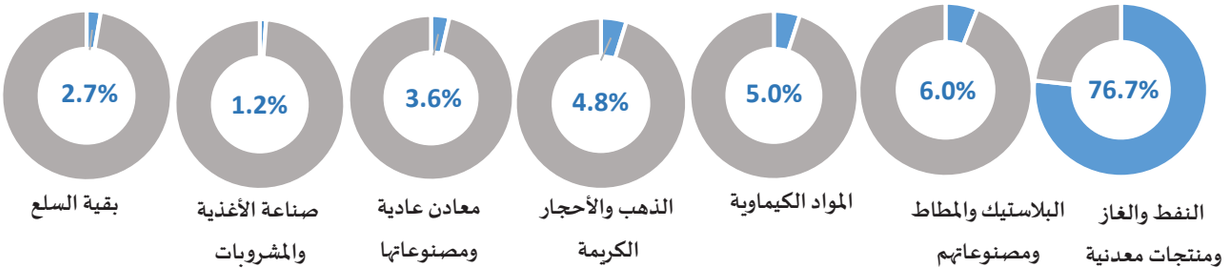

واحتلت اليابان المرتبة الأولى من بين أهم الشركاء التجاريين لمجلس التعاون في الصادرات السلعية وطنية المنشأ لعام 2016م، حيث شكلت ما نسبته 14.7% من قيمة الصادرات السلعية وطنية المنشأ من دول مجلس التعاون إلى الأسواق العالمية لعام 2016م، وبلغت قيمة الصادرات السلعية وطنية المنشأ إلى اليابان نحو 54.2 مليار دولار أمريكي لعام 2016م، مسجلة تراجعًا بنسبة 23.1% مقارنة بـ 70.4 مليار دولار أمريكي في العام 2015م. فيما احتلت الصين المرتبة الثانية بنسبة وصلت إلى 13.7% من الصادرات السلعية وطنية المنشأ من مجلس التعاون، تليها الهند وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة وسنغافورة بنسبة 11.4%، 11.0%، 7.0%، و5.9% على التوالي شكل(6).

شكل 6: التوزيع النسبي لأهم الشركاء التجاريين الرئيسين لدول مجلس التعاون في مؤشر الصادرات السلعية وطنية المنشأ، 2016م

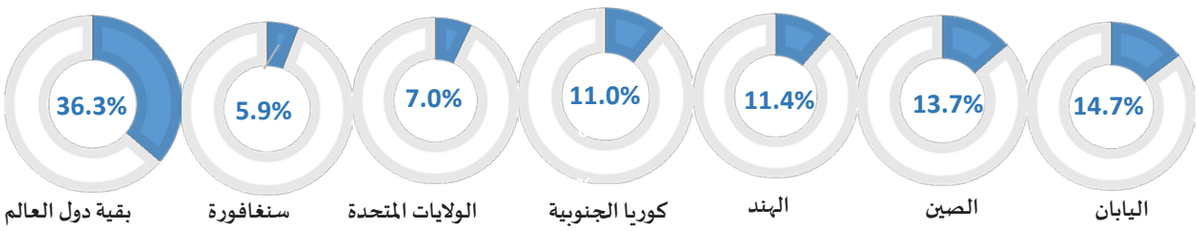

2.2.4 إعادة التصدير من مجلس التعاون إلى الأسواق العالمية

على صعيد السلع المعاد تصديرها حسب أقسام النظام المنسق لمجلس التعاون خلال العام 2016م، شكلت الأجهزة والمعدات الكهربائية نسبة 30.7% من قيمة السلع المعاد تصديرها لتبلغ نحو 29.8 مليار دولار أمريكي خلال العام 2016م مقارنة بـ 32.8 مليار دولار أمريكي للعام 2015م وبنسبة انخفاض بلغت 9.2% مقارنة عن العام السابق، يليها الذهب والأحجار الكريمة بنسبة 27.0%، ثم معدات النقل، والنفط والغاز والمنتجات المعدنية بنسبة 15.3% و4.7% على التوالي. ثم منتجات صناعة الأغذية والمشروبات والتبغ، والمواد الكيماوية بنسبة 3.7% و3.7%على التوالي شكل(7).

شكل 7: التوزيع النسبي لأهم السلع المعاد تصديرها لمجلس التعاون حسب أقسام النظام المنسق، 2016م

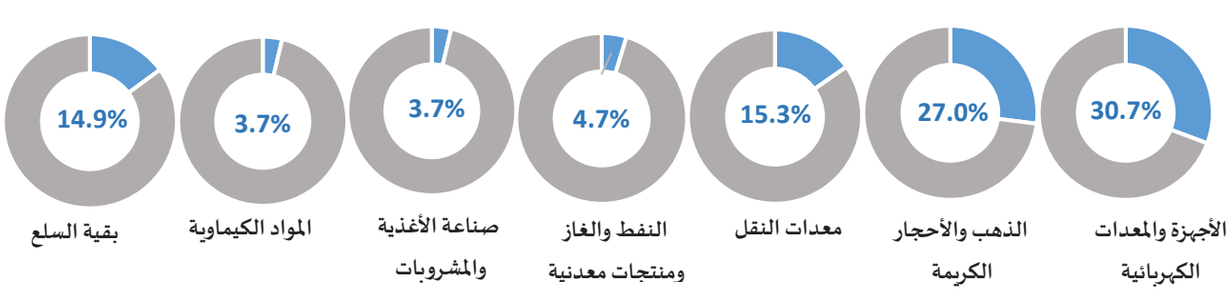

وجاءت إيران في المرتبة الأولى من بين أهم الشركاء التجاريين لمجلس التعاون في السلع المعاد تصديرها لعام 2016م، حيث شكلت ما نسبته 12.8% من قيمة السلع المعاد تصديرها من دول مجلس التعاون إلى الأسواق العالمية لعام 2016م، حيث بلغت قيمة السلع المعاد تصديرها إلى إيران نحو 12.5 مليار دولار أمريكي لعام

2016م، مسجلة تراجعًا بنسبة 13.8% مقارنة بـ 14.5 مليار دولار أمريكي في العام 2015م. فيما احتلت الهند المرتبة الثانية بنسبة وصلت إلى 8.8% ، تليها العراق وبلجيكا وهونج كونج والولايات المتحدة بنسبة 7.8%، 4.6%، 4.5%، 4.5% على التوالي شكل(8).

شكل 8: التوزيع النسبي لأهم الشركاء التجاريين الرئيسين لمجلس التعاون في مؤشر السلع المعاد تصديرها، 2016م

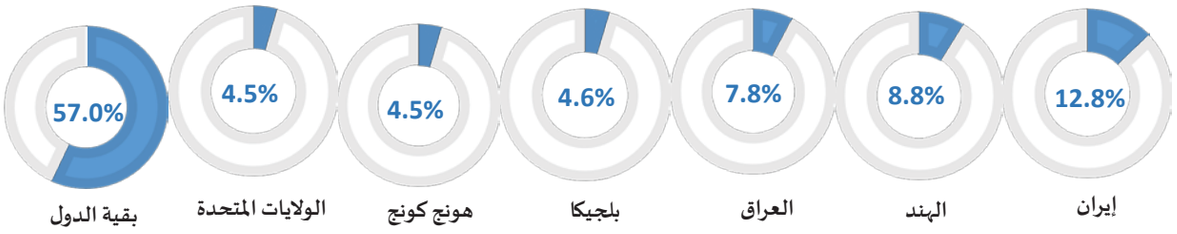

2.3 الواردات السلعية لمجلس التعاون في العام 2016م

بلغت قيمة إجمالي الواردات السلعية لمجلس التعاون لعام 2016م نحو 452.6 مليار دولار أمريكي مقابل 490.0 مليار دولار أمريكي خلال العام 2015م، وذلك بانخفاض مقداره 37.4 مليار دولار أمريكي وبنسبة 7.6%. ويظهر (شكل 9) تطور قيمة الواردات السلعية لمجلس التعاون خلال الفترة 2010 – 2016م. حيث تباطأ معدل نمو الواردات السلعية لدول مجلس التعاون خلال الفترة 2010- 2014م، كما انخفضت قيمة الواردات السلعية لدول مجلس التعاون خلال عامي 2015م و2016م نتيجة لتراجع الإنفاق العام على أثر تراجع أسعار النفط.

شكل 9: تطور الواردات السلعية لمجلس التعاون، 2010-2016م

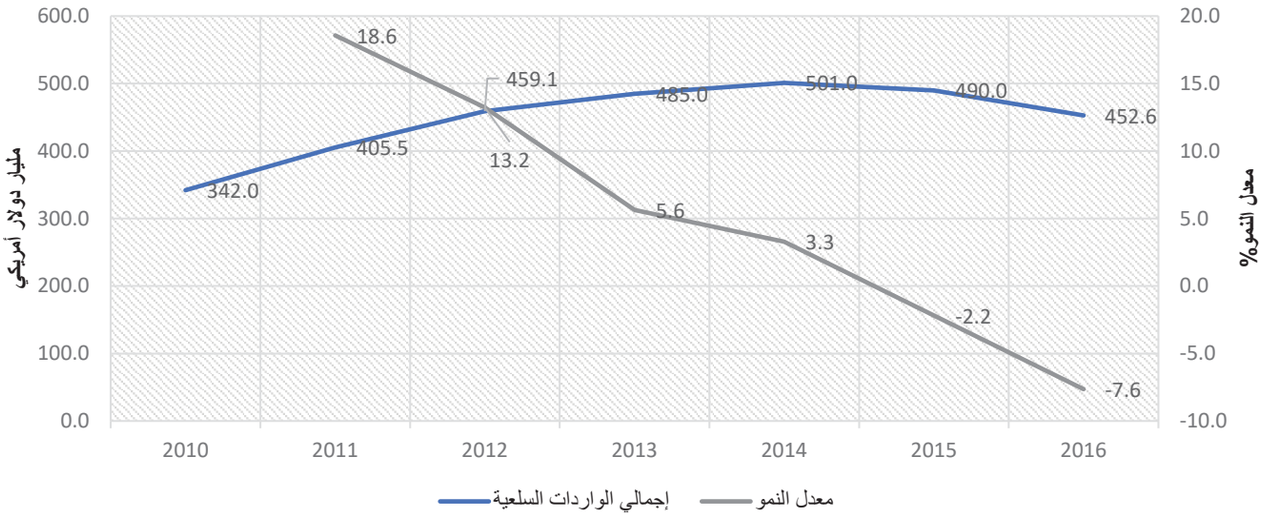

2.3.1 الهيكل النوعي لإجمالي الواردات السلعية لمجلس التعاون

خلال عام 2016م استأثرت الآلات والأجهزة الكهربائية على نسبة 27.6% من قيمة إجمالي واردات مجلس التعاون السلعية أي ما يقارب 124.7 مليار دولار أمريكي وبانخفاض بلغت نسبته 11.8% عن العام 2015م (شكل 10). ويليها في المرتبة الثانية معدات النقل بنسبة 16.3% من إجمالي قيمة واردات دول مجلس التعاون السلعية، وبانخفاض بلغت نسبته 8.1% عن العام 2015م، يلي ذلك الذهب والأحجار الكريمة، والمواد الكيماوية، والمعادن العادية ومصنوعاتها، ومنتوجات المملكة النباتية بنسبة 13.1%، 7.0%، 6.8%، 4.3% على التوالي.

شكل 10: التوزيع النسبي لإجمالي الواردات السلعية لمجلس التعاون حسب أقسام النظام المنسق، 2016م

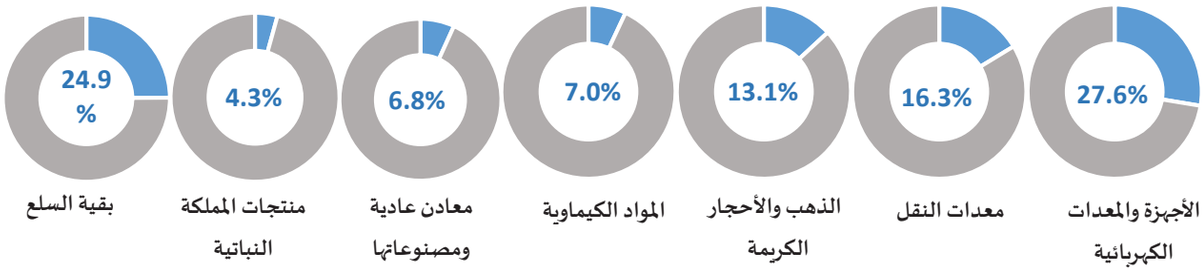

2.3.2 أهم الشركاء التجاريين لمجلس التعاون في إجمالي الواردات السلعية

احتلت الصين المرتبة الأولى من بين أهم الشركاء التجاريين لدول مجلس التعاون في إجمالي الواردات السلعية لعام 2016م (شكل 11)، حيث شكلت ما نسبته 16.1% من قيمة إجمالي الواردات السلعية لدول مجلس التعاون من الأسواق العالمية لعام 2016م، حيث بلغت قيمة إجمالي الواردات السلعية من الصين نحو 72.8 مليار دولار أمريكي لعام 2016م، مسجلة تراجعًا بنسبة 10.2% مقارنة بـ 81.1 مليار دولار أمريكي في العام 2015م.

فيما جاءت الولايات المتحدة في المرتبة الثانية بنسبة بلغت 12.3% من إجمالي الواردات السلعية لدول مجلس التعاون للعام 2016م، تليها الهند وألمانيا واليابان وكوريا الجنوبية بنسبة 7.1%، 6.6%، 5.9%، 3.7% على التوالي من قيمة إجمالي الواردات السلعية لدول مجلس التعاون من الأسواق العالمية.

شكل11: التوزيع النسبي لأهم الشركاء التجاريين لمجلس التعاون في مؤشر إجمالي الواردات السلعية، 2016م

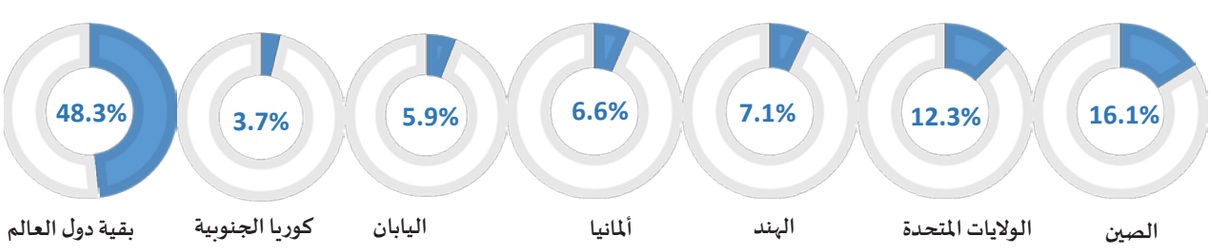

الفصل الثالث

مؤشرات التجارة الخارجية على مستوى الدول الأعضاء في عام 2016م

3

3.1 دولة الإمارات العربية المتحدة

بلغ حجم التبادل التجاري السلعي لدولة الإمارات العربية المتحدة خلال العام 2016م نحو 476.7 مليار دولار أمريكي، مقارنة بـ 485.2 مليار دولار أمريكي خلال العام 2015م، منخفضًا بنسبة بلغت 1.8% عن العام السابق. في المقابل، سجلت دولة الإمارات العربية المتحدة خلال العام 2016م عجزًا في الميزان التجاري السلعي بلغت قيمته نحو 50.1 مليار دولار أمريكي. مقارنة بـ 33.4 مليار دولار أمريكي، وبنسبة تراجع بلغت 52.6% مقارنة مع العام السابق.

وشهد إجمالي الصادرات السلعية لدولة الإمارات العربية المتحدة انخفاضًا بنسبة 5.8% خلال العام 2016م، حيث بلغت قيمة إجمالي الصادرات السلعية نحو 212.9 مليار دولار أمريكي مقارنة بـ 225.9 مليار دولار أمريكي للعام 2015م، فيما ارتفعت قيمة إجمالي الواردات السلعية خلال العام 2016م لتبلغ نحو 263.8 مليار دولار أمريكي، مقارنة بـ 259.3 مليار دولار أمريكي للعام 2015م، وبارتفاع بنسبة 1.7% مقارنة مع العام السابق.

شكل 12: تطور مؤشرات التجارة الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة، 2010-2016م

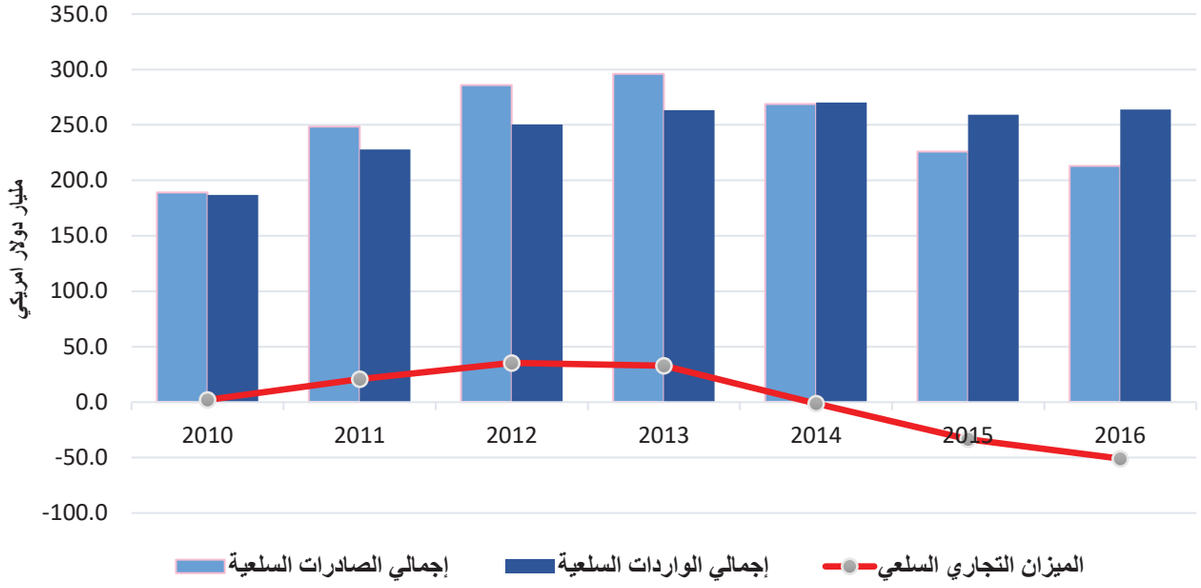

وجاءت الهند في المرتبة الأولى كأكبر شريك تجاري في قيمة إجمالي الصادرات السلعية لدولة الإمارات العربية المتحدة، حيث بلغت قيمتها نحو 21.3 مليار دولار أمريكي، وبحصة سوقية بلغت 10.0% من إجمالي الصادرات لعام 2016م.

جدول3: إجمالي صادرات دولة الإمارات العربية المتحدة السلعية
لأعلى عشر دول، 2016م*

صادرات إلى	2015		2016		نسبة النمو (%)
	القيمة	المساهمة (%)	القيمة	المساهمة (%)	
مليون دولار أمريكي					
الهند	20,945.20	9.3	21,285.5	10.0	1.6
اليابان	23,622.30	10.5	17,912.0	8.4	-24.2
السعودية	17,573.50	7.8	13,294.5	6.2	-24.3
إيران	15,059.20	6.7	12,945.3	6.1	-14.0
الصين	11,068.90	4.9	10,761.1	5.1	-2.8
العراق	12,187.30	5.4	9,183.6	4.3	-24.6
سنغافورة	10,036.70	4.4	8,464.9	4.0	-15.7
سويسرا	4,815.20	2.1	8,298.9	3.9	72.4
باكستان	7,033.20	3.1	7,657.6	3.6	8.9
كوريا الجنوبية	8,369.40	3.7	7,197.8	3.4	-14.0
بقية العالم	95,198.60	42.1	95,865.5	45.0	0.7
المجموع	225,909.50	100.0	212,866.7	100.0	

* تشمل التجارة البينية لدول مجلس التعاون

ومن حيث إجمالي الواردات السلعية حلت الصين في المرتبة الأولى بقيمة بلغت نحو 42.1 مليار دولار أمريكي، وبحصة سوقية بنسبة 16.0% من إجمالي الواردات السلعية.

جدول 4:إجمالي واردات دولة الإمارات العربية المتحدة السلعية
لأعلى عشر دول ، 2016م*

الواردات من	2015		2016		نسبة النمو (%)
	القيمة	المساهمة (%)	القيمة	المساهمة (%)	
مليون دولار أمريكي					
الصين	44,535.9	17.2	42,120.0	16.0	-5.4
الولايات المتحدة	24,045.7	9.3	25,127.4	9.5	4.5
الهند	21,804.2	8.4	22,593.8	8.6	3.6
ألمـانيا	14,391.2	5.5	14,864.7	5.6	3.3
اليابان	13,843.2	5.3	13,317.6	5.0	-3.8
فيتنام	8,792.5	3.4	8,029.1	3.0	-8.7
كوريا الجنوبية	8,726.3	3.4	7,900.7	3.0	-9.5
إيطاليا	6,947.0	2.7	6,818.0	2.6	-1.9
المملكة المتحدة	7,883.0	3.0	6,791.9	2.6	-13.8
فرنسا	6,536.5	2.5	6,569.6	2.5	0.5
بقية العالم	101,801.9	39.3	109,697.9	41.6	7.8
المجموع	259,307.4	100.0	263,830.7	100.0	

* تشمل التجارة البينية لدول مجلس التعاون

3.2 مملكة البحرين

بلغ حجم التبادل التجاري السلعي لمملكة البحرين خلال العام 2016م نحو 27.7 مليار دولار أمريكي، مقارنة بـ 33.1 مليار دولار أمريكي خلال العام 2015م، متراجعًا بمعدل 16.3% مقارنة مع العام السابق. كما سجلت مملكة البحرين خلال العام 2016م عجزًا في الميزان التجاري السلعي بلغت قيمته نحو 1.8 مليار دولار أمريكي. مقارنة بفائض في الميزان التجاري السلعي بلغ 265.4 مليون دولار أمريكي في عام 2015م، حيث تراجع بمعدل 788.6% مقارنة مع العام السابق.

وشهد إجمالي الصادرات السلعية لمملكة البحرين انخفاضًا بنسبة 22.6% خلال العام 2016م، حيث بلغت قيمة إجمالي الصادرات السلعية نحو 12.9 مليار دولار أمريكي مقارنة بـ 16.7 مليار دولار أمريكي للعام 2015م، كذلك انخفضت قيمة إجمالي الواردات السلعية خلال العام 2016م لتبلغ نحو 14.7مليار دولار أمريكي، مقارنة بـ 16.4 مليار دولار أمريكي للعام 2015م، وبنسبة تراجع بلغت 10.4% مقارنة بالعام السابق.

شكل13: تطورمؤشرات التجارة الخارجية لمملكة البحرين، 2010-2016م

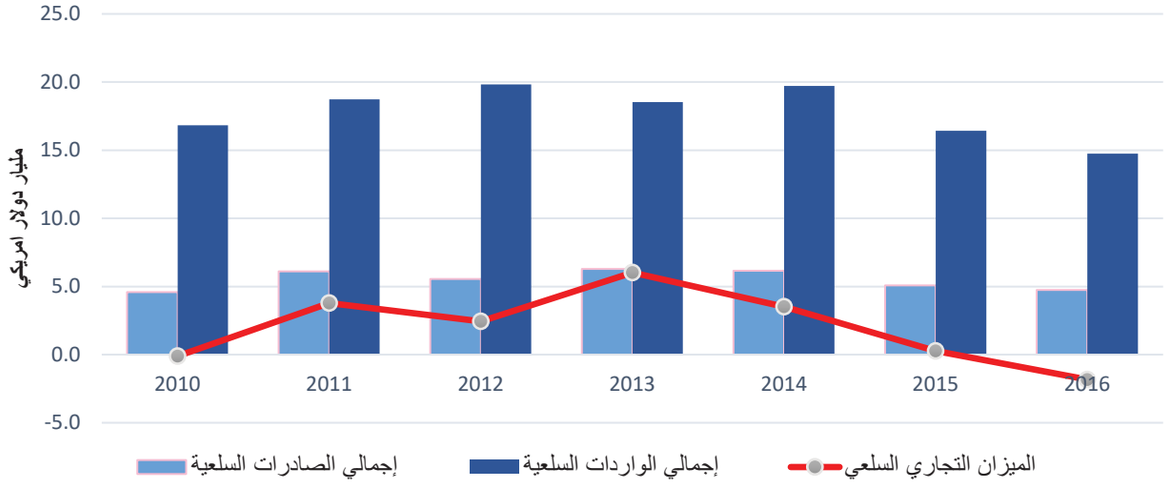

وتأتي المملكة العربية السعودية في المرتبة الأولى كأكبر شريك تجاري في قيمة إجمالي الصادرات السلعية لمملكة البحرين، حيث بلغت قيمتها نحو 2.3 مليار دولار أمريكي، وبحصة سوقية تصل إلى18.1% من إجمالي الصادرات البحرينية السلعية لعام 2016م.

جدول :5 إجمالي صادرات مملكة البحرين السلعية لأعلى عشر دول ،2016 م*

صادرات إلى	2015		2016		نسبة النمو(%)
	القيمة	المساهمة(%)	القيمة	المساهمة(%)	
	مليون دولار أمريكي				
السعودية	4,523.4	27.1	2,344.4	18.1	-48.2
الإمارات	2,581.2	15.5	2,235.6	17.3	-13.4
الولايات المتحدة	1,300.5	7.8	1,400.3	10.8	7.7
اليابان	1,988.8	11.9	1,116.0	8.6	-43.9
سنغافورة	497.7	3.0	579.1	4.5	16.4
الصين	308.6	1.8	523.1	4.0	69.5
الهند	235.6	1.4	463.7	3.6	96.8
عُمان	264.4	1.6	446.2	3.5	68.8
الكويت	401.9	2.4	381.4	3.0	-5.1
ماليزيا	116.0	0.7	265.0	2.1	128.4
بقية العالم	4,474.6	26.8	3,166.2	24.5	-29.2
المجموع	16,692.7	100.0	12,921.0	100.0	

*تشمل التجارة البينية لدول مجلس التعاون

واحتلت المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى كأكبر الشركاء التجاريين في إجمالي الواردات السلعية بقيمة بلغت 4.0 مليار دولار أمريكي، وبحصة سوقية بنسبة 26.8% من إجمالي الواردات السلعية.

جدول:6 إجمالي واردات مملكة البحرين السلعية لأعلى عشر دول ،2016 م*

الواردات من	2015		2016		نسبة النمو(%)
	القيمة	المساهمة(%)	القيمة	المساهمة(%)	
	مليون دولار أمريكي				
السعودية	4,709.6	28.7	3,956.8	26.8	-16.0
الصين	1,577.6	9.6	1,429.7	9.7	-9.4
الولايات المتحدة	1,149.8	7.0	1,267.9	8.6	10.3
الإمارات	1,174.3	7.1	1,092.4	7.4	-7.0
اليابان	1,123.5	6.8	895.9	6.1	-20.3
أستراليا	788.2	4.8	567.8	3.9	-28.0
الهند	509.4	3.1	500.6	3.4	-1.7
المملكة المتحدة	421.9	2.6	480.1	3.3	13.8
ألمـانيا	546.3	3.3	464.1	3.1	-15.1
إيطاليا	320.1	1.9	326.8	2.2	2.1
بقية العالم	4,106.6	25.0	3,766.4	25.5	-8.3
المجموع	16,427.3	100.0	14,748.5	100.0	

*تشمل التجارة البينية لدول مجلس التعاون

3.3 المملكة العربية السعودية

بلغ حجم التبادل التجاري السلعي للمملكة العربية السعودية خلال العام 2016م نحو 323.7 مليار دولار أمريكي، مقارنة بـ 378.2 مليار دولار أمريكي خلال العام 2015م، وبنسبة تراجع بلغت 14.4% عن العام السابق. في المقابل، سجلت المملكة العربية السعودية خلال العام 2016م فائضاً في الميزان التجاري السلعي بلغت قيمته نحو 43.4 مليار دولار أمريكي مقارنة بفائض في الميزان التجاري بلغ 28.9مليار دولار أمريكي، وبنسبة ارتفاع بلغت 50.2% مقارنة مع العام السابق.

وشهد إجمالي الصادرات السلعية للمملكة العربية السعودية انخفاضًا بنسبة 9.8% خلال العام 2016م، حيث بلغت قيمة إجمالي الصادرات السلعية 183.6 مليار دولار أمريكي مقارنة بـ 203.6 مليار دولار أمريكي للعام 2015م، كذلك انخفضت قيمة إجمالي الواردات السلعية خلال العام 2016م لتصل نحو 140.2مليار دولار أمريكي، مقارنة بـ 174.7مليار دولار أمريكي في العام 2015م، وبنسبة تراجع بلغت 19.8% مقارنة مع العام السابق.

شكل 14: تطورمؤشرات التجارة الخارجية للمملكة العربية السعودية، 2010-2016م

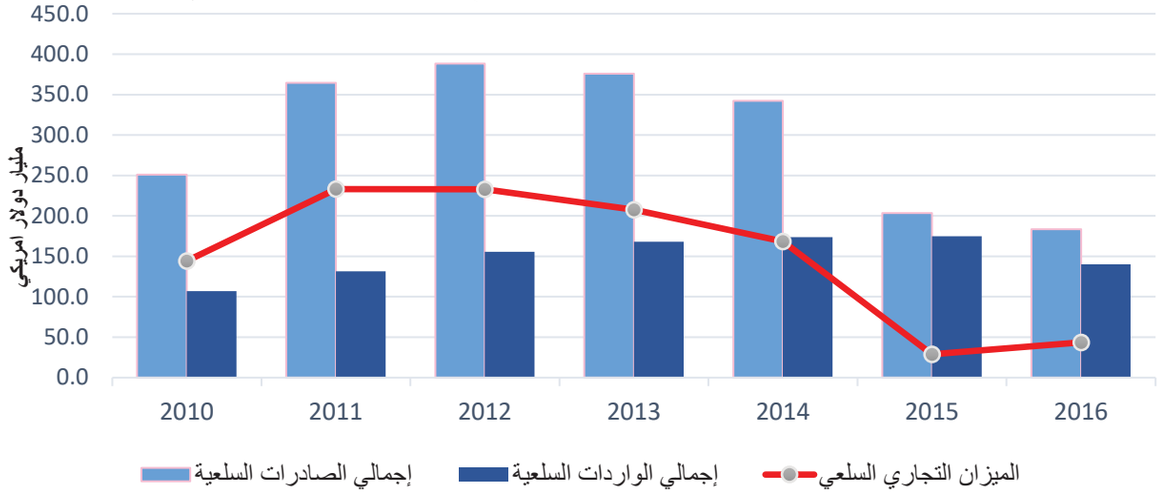

وجاءت الصين في المرتبة الأولى كأكبر شريك تجاري في قيمة إجمالي الصادرات السلعية للمملكة العربية السعودية، حيث بلغت قيمتها نحو 21.3 مليار دولار أمريكي، وبحصة سوقية تصل إلى 11.6% من إجمالي الصادرات لعام 2016م،

جدول :7إجمالي صادرات المملكة العربية السعودية السلعية لأعلى عشر دول،2016 م*

صادرات الى	2015		2016		نسبة النمو (%)
	القيمة	المساهمة(%)	القيمة	المساهمة(%)	
مليون دولار أمريكي					
الصين	24,551.8	12.1	21,310.4	11.6	-13.2
اليابان	21,515.4	10.6	19,564.7	10.7	-9.1
الولايات متحدة	21,473.3	10.5	18,300.5	10.0	-14.8
الهند	19,213.9	9.4	16,817.7	9.2	-12.5
كوريا الجنوبية	17,626.4	8.7	15,603.0	8.5	-11.5
سنغافورة	7,772.1	3.8	8,057.1	4.4	3.7
الإمارات	10,709.5	5.2	7,445.9	4.1	-30.5
تايلاند	3,705.7	1.8	4,748.4	2.6	28.1
فرنسا	4,223.1	2.1	4,303.5	2.3	1.9
أسبانيا	3,607.9	1.8	3,260.3	1.8	-9.6
بقية العالم	69,151.0	34.0	64,167.8	34.9	-7.2
المجموع	203,550.2	100.0	183,579.3	100.0	

*تشمل التجارة البينية لدول مجلس التعاون

ومن حيث إجمالي الواردات السلعية حلت الولايات المتحدة في المرتبة الأولى كأكبر شريك تجاري بقيمة بلغت نحو 20.7 مليار دولار أمريكي، وبحصة سوقية بنسبة 14.8% من إجمالي الواردات السلعية.

جدول :8 إجمالي واردات المملكة العربية السعودية السلعية لأعلى عشر دول ،2016 م*

الواردات من	2015		2016		نسبة النمو (%)
	القيمة	المساهمة(%)	القيمة	المساهمة(%)	
مليون دولار أمريكي					
الولايات متحدة	23,914.2	13.7	20,702.1	14.8	-13.4
الصين	24,639.4	14.1	20,065.1	14.3	-18.6
المـانيا	12,297.5	7.0	9,135.4	6.5	-25.7
الإمارات	8,870.4	5.1	7,612.0	5.4	-14.2
اليابان	9,942.9	5.7	7,403.4	5.3	-25.5
كوريا الجنوبية	9,933.5	5.7	6,204.0	4.4	-37.5
الهند	6,008.6	3.4	5,218.4	3.8	-13.2
فرنسا	5,456.6	3.1	4,913.6	3.5	-10.0
ايطاليا	5,289.3	3.0	4,601.3	3.3	-13.0
المملكة المتحدة	5,013.1	2.9	3,291.0	2.3	-34.4
بقية العالم	63,310.0	36.2	51,023.3	36.4	-19.4
المجموع	174,675.6	100.0	140,169.6	100.0	

*تشمل التجارة البينية لدول مجلس التعاون

3.4 سلطنة عُمان

بلغ حجم التبادل التجاري السلعي لسلطنة عُمان خلال العام 2016م نحو 50.6 مليار دولار أمريكي، مقارنة بـ 64.6 مليار دولار أمريكي خلال العام 2015م، وبنسبة تراجع بلغت 21.7% مقارنة مع العام السابق. في المقابل، سجلت سلطنة عمان خلال العام 2016م فائضا في الميزان التجاري السلعي بلغت قيمته نحو 3.0 مليار دولار أمريكي، مقارنة بفائض في الميزان التجاري بلغ 5.2 مليار دولار أمريكي، حيث بلغت نسبة التراجع 42.3% مقارنة مع العام السابق.

وشهد إجمالي الصادرات السلعية لسلطنة عمان انخفاضًا بنسبة 23.3% خلال العام 2016م، حيث بلغت قيمة إجمالي الصادرات السلعية 26.8 مليار دولار أمريكي مقارنة بـ 34.9 مليار دولار أمريكي للعام 2015م، كذلك انخفضت قيمة إجمالي الواردات السلعية خلال العام 2016م لتبلغ نحو 23.8 مليار دولار أمريكي، مقارنة بـ 29.7 مليار دولار أمريكي للعام 2015م، وبنسبة تراجع بلغت 19.9% مقارنة مع العام السابق.

شكل 15: تطور مؤشرات التجارة الخارجية لسلطنة عُمان، 2010-2016م

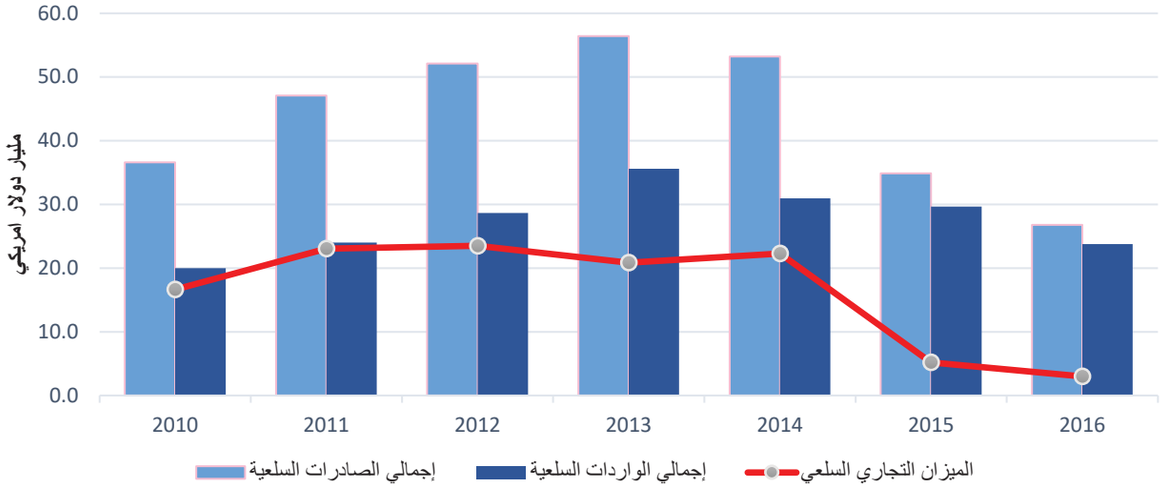

وجاءت الصين في المرتبة الأولى كأكبر شريك تجاري في قيمة إجمالي الصادرات السلعية لسلطنة عُمان، حيث بلغت قيمة صادرات السلطنة إلى الصين نحو 11.2 مليار دولار أمريكي، وبحصة سوقية تصل إلى 41.8% من إجمالي الصادرات السلعية لعام 2016م،

جدول :9 إجمالي صادرات سلطنة عمان السلعية لأعلى عشر دول ،2016 م*

صادرات الى	2015		2016		نسبة النمو(%)
	القيمة	المساهمة(%)	القيمة	المساهمة(%)	
مليون دولار أمريكي					
الصين	14,729.4	42.2	11,185.5	41.8	-24.1
الإمارات	4,164.0	11.9	3,055.8	11.4	-26.6
كوريا الجنوبية	2,592.6	7.4	1,952.3	7.3	-24.7
السعودية	1,790.1	5.1	1,070.5	4.0	-40.2
اليابان	1,135.3	3.3	1,023.0	3.8	-9.9
الهند	1,084.6	3.1	911.7	3.4	-15.9
تايوان	1,759.3	5.0	864.9	3.2	-50.8
الولايات المتحدة	531.6	1.5	791.8	3.0	49.0
العراق	468.1	1.4	765.7	2.9	63.6
اليمن	606.2	1.8	618.8	2.3	2.1
بقية العالم	6,028.1	17.3	4,535.6	16.9	-24.8
المجموع	34,889.3	100.0	26,775.7	100.0	

*تشمل التجارة البينية لدول مجلس التعاون

ومن حيث إجمالي الواردات السلعية حلت دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الأولى بقيمة بلغت نحو 11.3 مليار دولار أمريكي، وبحصة سوقية تصل إلى 47.5% من إجمالي الواردات السلعية.

جدول :10 إجمالي واردات سلطنة عمان السلعية لأعلى عشر دول،2016 م*

الواردات من	2015		2016		نسبة النمو(%)
	القيمة	المساهمة(%)	القيمة	المساهمة(%)	
مليون دولار أمريكي					
الإمارات	11,107.9	37.4	11,296.0	47.5	1.7
الصين	1,518.3	5.1	1,184.4	5.0	-22.0
الهند	1,626.9	5.5	1,155.6	4.9	-29.0
الولايات المتحدة	1,460.3	4.9	1,085.4	4.6	-25.7
اليابان	1,725.0	5.8	1,045.4	4.4	-39.4
السعودية	1,182.3	4.0	832.0	3.5	-29.6
إيران	297.7	1.0	642.3	2.7	115.7
ألمانيا	862.9	2.9	509.3	2.1	-41.0
المملكة المتحدة	536.9	1.8	389.8	1.6	-27.4
البرازيل	623.1	2.1	377.4	1.6	-39.4
بقية العالم	8,738.9	29.4	5,266.5	22.1	-39.7
المجموع	29,680.4	100.0	23,784.0	100.0	

* تشمل التجارة البينية لدول مجلس التعاون

3.5 دولة قطر

بلغ حجم التبادل التجاري السلعي لدولة قطر خلال العام 2016م نحو 89.4 مليار دولار أمريكي، مقارنة بـ 109.9 مليار دولار أمريكي خلال العام 2015م، وبنسبة تراجع بلغت 18.7% عن العام السابق. في المقابل، سجلت دولة قطر خلال العام 2016م فائضا في الميزان التجاري السلعي بلغت قيمته نحو 25.3 مليار دولار أمريكي، مقارنة بفائض في الميزان التجاري بلغ 44.7 مليار دولار أمريكي في عام 2015م، بنسبة تراجع بلغت 43.5% مقارنة مع العام السابق.

وشهد إجمالي الصادرات السلعية لدولة قطر انخفاضًا بنسبة 25.9% خلال العام 2016م، حيث بلغت قيمة إجمالي الصادرات السلعية 57.3 مليار دولار أمريكي مقارنة بـ 77.3 مليار دولار أمريكي للعام 2015م، كما انخفضت قيمة إجمالي الواردات السلعية خلال العام 2016م لتبلغ نحو 32.1 مليار دولار أمريكي، مقارنة بـ 32.6 مليار دولار أمريكي للعام 2015م، وبنسبة انخفاض بلغت 1.5% مقارنة مع العام السابق.

شكل 16: تطور مؤشرات التجارة الخارجية لدولة قطر، 2010-2016م

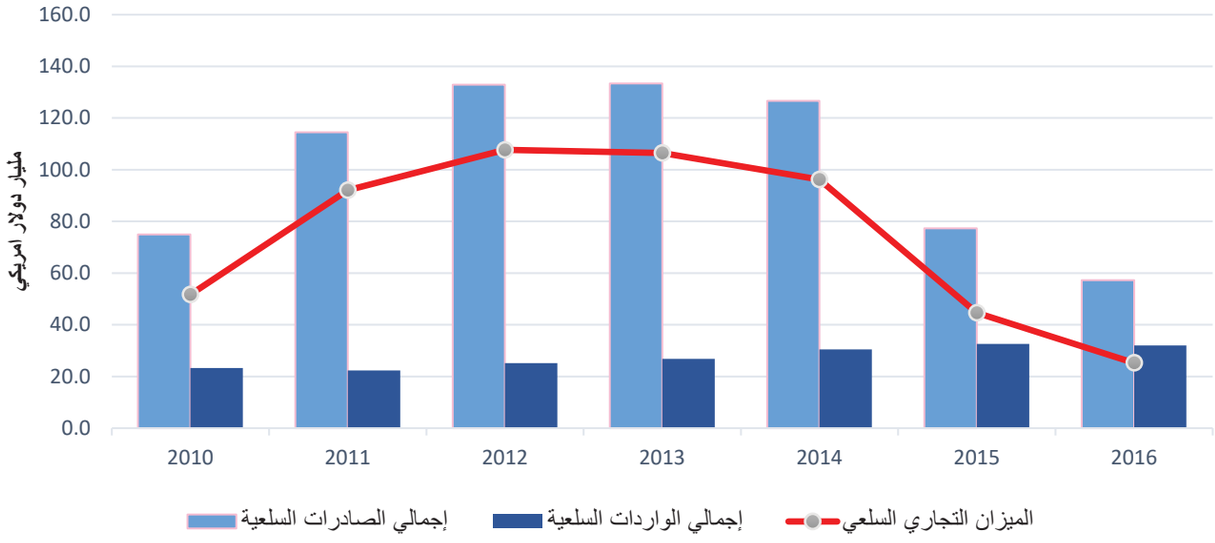

وجاءت اليابان في المرتبة الأولى كأكبر شريك تجاري في قيمة إجمالي الصادرات السلعية لدولة قطر، حيث بلغت نحو 10.9 مليار دولار أمريكي، وبحصة سوقية بنسبة 19.1% من إجمالي الصادرات السلعية لعام 2016م،

جدول 11: إجمالي صادرات دولة قطر السلعية لأعلى عشر دول، 2016م*

صادرات إلى	2015		2016		نسبة النمو (%)
	القيمة	المساهمة (%)	القيمة	المساهمة (%)	
مليون دولار أمريكي					
اليابان	16,032.7	20.7	10,935.1	19.1	-31.8
كوريا الجنوبية	13,605.4	17.6	8,968.8	15.6	-34.1
الهند	9,199.1	11.9	7,381.0	12.9	-19.8
الصين	5,289.8	6.8	4,486.1	7.8	-15.2
الإمارات	4,318.0	5.6	3,758.0	6.6	-13.0
سنغافورة	3,562.2	4.6	3,003.4	5.2	-15.7
تايلاند	2,624.4	3.4	2,192.0	3.8	-16.5
المملكة المتحدة	3,472.3	4.5	1,876.2	3.3	-46.0
تايوان	2,970.3	3.8	1,851.8	3.2	-37.7
مصر	705.9	0.9	1,113.8	1.9	57.8
بقية العالم	15,510.1	20.1	11,744.4	20.5	-24.3
المجموع	77,290.2	100.0	57,310.6	100.0	

* تشمل التجارة البينية لدول مجلس التعاون

ومن حيث إجمالي الواردات السـلعية حلت الولايات المتحدة المرتبة في المرتبة الأولى كأكبر شـريك تجاري بقيمة بلغت نحو 4.6 مليار دولار أمريكي، وبحصة سوقية بنسبة 14.3% من إجمالي الواردات السلعية.

جدول 12: إجمالي واردات دولة قطر السلعية لأعلى عشر دول ، 2016م*

الواردات من	2015		2016		نسبة النمو (%)
	القيمة	المساهمة (%)	القيمة	المساهمة (%)	
مليون دولار أمريكي					
الولايات المتحدة	3,567.2	10.9	4,593.6	14.3	28.8
الصين	3,765.2	11.5	3,320.2	10.4	-11.8
ألمـانيا	2,442.5	7.5	2,970.4	9.3	21.6
الإمارات	2,862.1	8.8	2,914.3	9.1	1.8
اليابان	2,134.2	6.6	2,140.0	6.7	0.3
السعودية	1,405.9	4.3	1,384.5	4.3	-1.5
المملكة المتحدة	1,853.1	5.7	1,315.0	4.1	-29.0
إيطاليا	1,451.0	4.4	1,290.3	4.0	-11.1
الهند	1,215.9	3.7	1,196.7	3.7	-1.6
فرنسا	1,245.9	3.9	1,031.1	3.2	-17.2
بقية العالم	10,668.2	32.7	9,904.0	30.9	-7.2
المجموع	32,611.2	100.0	32,060.1	100.0	

* تشمل التجارة البينية لدول مجلس التعاون

3.6 دولة الكويت

بلغ حجم التبادل التجاري السلعي لدولة الكويت خلال العام 2016م نحو 76.7 مليار دولار أمريكي، مقارنة بـ 85.1 مليار دولار أمريكي خلال العام 2015م، وبنسبة تراجع بلغت 9.9% مقارنة مع العام السابق. في المقابل، سجلت دولة الكويت خلال العام 2016م فائضا في الميزان التجاري السلعي بلغت قيمته نحو 15.4 مليار دولار أمريكي، مقارنة بفائض في الميزان التجاري بلغ 23.2 مليار دولار أمريكي، وبنسبة انخفاض بلغت 33.6% مقارنة مع العام السابق.

وشهد إجمالي الصادرات السلعية لدولة الكويت انخفاضًا بنسبة 14.8% خلال العام 2016م، حيث بلغت قيمة إجمالي الصادرات السلعية 46.1 مليار دولار أمريكي مقارنة بـ 54.1 مليار دولار أمريكي للعام 2015م، كذلك انخفضت قيمة إجمالي الواردات السلعية خلال العام 2016م لتبلغ نحو 30.7 مليار دولار أمريكي، مقارنة بـ31.0 مليار دولار أمريكي للعام 2015م، بنسبة تراجع بلغت 1.0% عن العام السابق.

شكل 17: تطور التجارة الخارجية لدولة الكويت، 2010-2016م

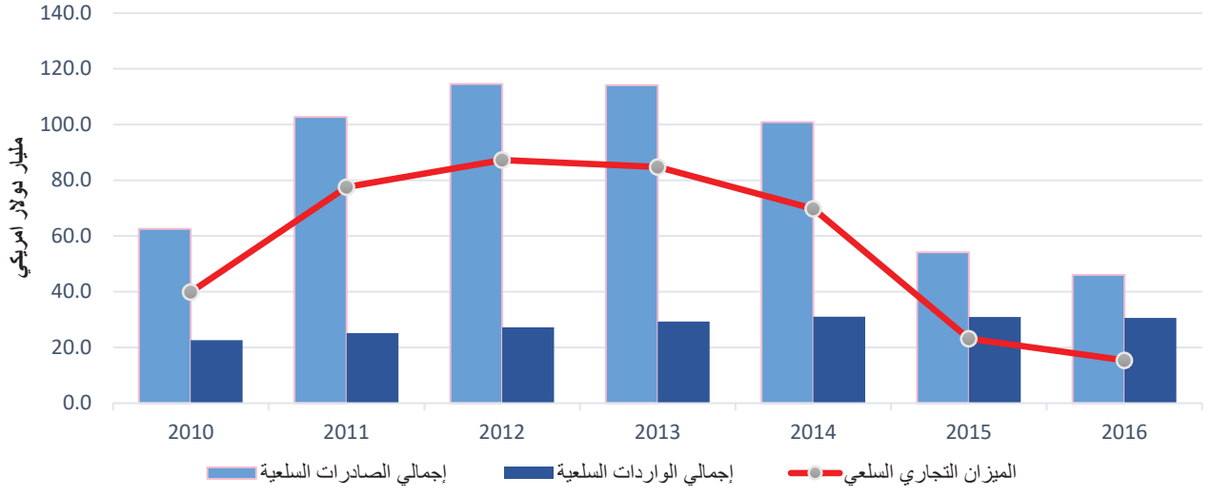

وجاءت كوريا الجنوبية كأكبر شريك تجاري في قيمة إجمالي الصادرات السلعية لدولة الكويت، حيث بلغت قيمتها نحو 7.3 مليار دولار أمريكي، وبحصة سوقية بنسبة 15.7% من إجمالي الصادرات السلعية لعام 2016م.

جدول :13إجمالي صادرات دولة الكويت السلعية لأعلى عشر دول ،2016 م*

صادرات إلى	2015		2016		نسبة النمو(%)
	القيمة	المساهمة(%)	القيمة	المساهمة(%)	
مليون دولار أمريكي					
كوريا الجنوبية	8,960.8	16.6	7,253.8	15.7	-19.0
الصين	6,933.4	12.8	5,852.5	12.7	-15.6
اليابان	6,408.4	11.8	4,237.4	9.2	-33.9
الهند	5,761.9	10.6	3,857.2	8.4	-33.1
الولايات المتحدة	4,763.9	8.8	3,446.8	7.5	-27.6
سنغافورة	2,707.3	5.0	2,439.4	5.3	-9.9
الإمارات	2,133.6	3.9	3,019.5	6.6	41.5
هولندا	2,091.8	3.9	1,005.2	2.2	-51.9
مصر	1,808.1	3.3	1,165.5	2.5	-35.5
باكستان	1,592.9	2.9	1,122.5	2.4	-29.5
بقية العالم	10,967.7	20.3	12,657.8	27.5	15.4
المجموع	54,129.7	100.0	46,057.8	100.0	

* تشمل التجارة البينية لدول مجلس التعاون

ومن حيث إجمالي الواردات السلعية حلت الصين في المرتبة الأولى كأكبر شريك تجاري بقيمة بلغت نحو 4.6 مليار دولار أمريكي، وبحصة سوقية بنسبة 15.1% من إجمالي الواردات السلعية.

جدول :14إجمالي واردات دولة الكويت السلعية لأعلى عشر دول ،2016 م*

الواردات من	2015		2016		نسبة النمو(%)
	القيمة	المساهمة(%)	القيمة	المساهمة(%)	
مليون دولار أمريكي					
الصين	5,072.1	16.4	4,644.9	15.1	-8.4
الإمارات	2,923.7	9.4	2,786.0	9.1	-4.8
الولايات المتحدة	2,858.7	9.2	2,934.1	9.6	2.6
اليابان	2,144.3	6.9	2,001.7	6.5	-6.6
ألمـانيا	1,765.5	5.7	1,935.6	6.3	9.6
السعودية	1,476.8	4.8	1,515.1	4.9	2.6
الهند	1,380.7	4.5	1,690.1	5.5	22.4
إيطاليا	1,085.9	3.5	1,396.0	4.6	28.5
كوريا الجنوبية	965.6	3.1	1,342.2	4.4	39.0
المملكة المتحدة	906.3	2.9	766.5	2.5	-15.4
بقية العالم	10,386.1	33.6	9,648.7	31.5	-7.1
المجموع	30,965.7	100.0	30,660.9	100.0	

* تشمل التجارة البينية لدول مجلس التعاون

دول مجلس التعاون وبيئة الأعمال التجارية

وفقًا لآخر تقرير لممارسة أنشطة الأعمال 2018م الصادر عن البنك الدولي: بأن دول مجلس التعاون نفذت 103عملية تحسين لبيئة الأعمال التجارية خلال السنوات الـ 15 الماضية، وهو ما يمثل أكثر من ثلث التحسينات التي نفذت في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقد نفذت دولة الإمارات العربية المتحدة أكبر عدد من التحسينات في المنطقة خلال السنوات الـ 15 الماضية حيث نفذت 33 تحسينًا، تليها المملكة العربية السعودية بـ 30 عملية تحسين.

شملت التحسينات في دولة الإمارات العربية المتحدة تعزيز الرقابة على جودة البناء، وتسهيل الوصول إلى المعلومات الائتمانية من خلال البدء بتزويد البنوك والمؤسسات المالية بالتقييمات الائتمانية للمستهلك، وسهولة الحصول على الكهرباء، وتبسيط إجراءات الربط وتقليص التعامل المباشر بين العميل والمرفق الخدمي بالنسبة للأنشطة الميدانية.

ونفذت مملكة البحرين تحسينات في مجالات بدء النشاط التجاري والحصول على معلومات الائتمان، والتجارة عبر الحدود، حيث أشار التقرير إلى أنها سهّلت تأسيس الشركات الناشئة.

أما المملكة العربية السعودية فتمثلت التحسينات في رفع فعالية كفاءة نظام إدارة الأراضي لتبسيط إجراءات تسجيل الملكية، وحماية المستثمرين الأقلية من خلال زيادة حقوق المساهمين ودورهم في القرارات الهامة، وتوضيح هياكل الملكية والرقابة، والمطالبة بقدر أكبر من شفافية الشركات وتنظيم عملية الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف المعنية. كما عملت المملكة العربية السعودية على تسهيل إجراءات دفع الضرائب من خلال تحسين نظامها الإلكتروني لرفع الإقرارات الضريبية وتسديد الضرائب، كما شملت التحسينات زيادة تسهيل التجارة عبر الحدود من خلال تقليل عدد الوثائق المطلوبة للتخليص الجمركي.

وفي سلطنة عمان، أصبحت التجارة عبر الحدود أسهل من خلال تعزيز نظام النافذة الواحدة على الإنترنت للصادرات والواردات، وتقليل الوقت اللازم لإعداد الوثائق المطلوبة.

وشهدت دولة قطر تحسينات في إمكانية الوصول إلى المعلومات الائتمانية من خلال البدء بتوفير التقييمات الائتمانية للبنوك والمؤسسات المالية والمقترضين. كما تم أيضًا تسهيل إجراءات التصدير والاستيراد مع افتتاح ميناء حمد الجديد.

وعملت دولة الكويت على تسهيل إجراءات تسجيل الملكية من خلال تحسين شفافية نظام إدارة الأراضي. ونتيجة لذلك، انخفض الوقت اللازم لتسجيل الممتلكات إلى النصف، حيث انخفض من 70 يومًا إلى 35 يومًا. كما سهلت دولة الكويت إجراءات بدء النشاط التجاري من خلال إنشاء نافذة واحدة وتحسين إجراءات التسجيل عبر الإنترنت.

المصدر: تقرير ممارسة سهولة الأعمال 2018م، البنك الدولي.

الفصل الرابع

أبرز التباينات في مؤشرات التجارة الخارجية بين دول مجلس التعاون في عام 2016م

4

4.1 حجم التبادل التجاري السلعي

حققت دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى بين دول مجلس التعاون في حجم التبادل التجاري السلعي مع الأسواق العالمية (محسوبًا كقيمة) بين دول مجلس التعاون خلال العام 2016م، حيث بلغ حجم التبادل التجاري السلعي لها نحو 430.3 مليار دولار أمريكي وبنسبة مساهمة بلغت 46.8% من إجمالي التبادل السلعي لمجلس التعاون، تليها المملكة العربية السعودية بنسبة مساهمة بلغت 31.7%. وتشكل مساهمة دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ما نسبته 78.5% من حجم التبادل التجاري السلعي لدول مجلس التعاون. فيما سجلت كل من سلطنة عُمان أعلى معدل تراجع في حجم التبادل التجاري بلغ 25.7% مقارنة مع العام السابق.

شكل 18: مساهمة الدول الأعضاء في حجم التبادل التجاري السلعي لمجلس التعاون،2016م

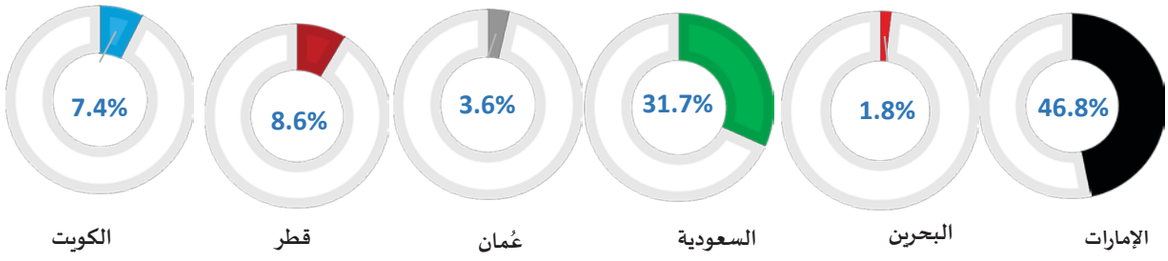

4.2 الميزان التجاري السلعي

تأتي المملكة العربية السعودية في المرتبة الأولى بين دول مجلس التعاون من حيث الفائض في الميزان التجاري السلعي بين دول مجلس التعاون خلال العام 2016م، حيث بلغت قيمة الفائض للمملكة العربية السعودية نحو 32.9 مليار دولار أمريكي، تليها دولة قطر بقيمة 25.2 مليار دولار أمريكي، في المقابل، سجلت دولة الإمارات العربية المتحدة عجزًا في الميزان التجاري السلعي بلغت قيمته نحو 69.9 مليار دولار أمريكي في نفس العام.

شكل 19: قيمة الميزان التجاري السلعي لدول مجلس التعاون، 2016م

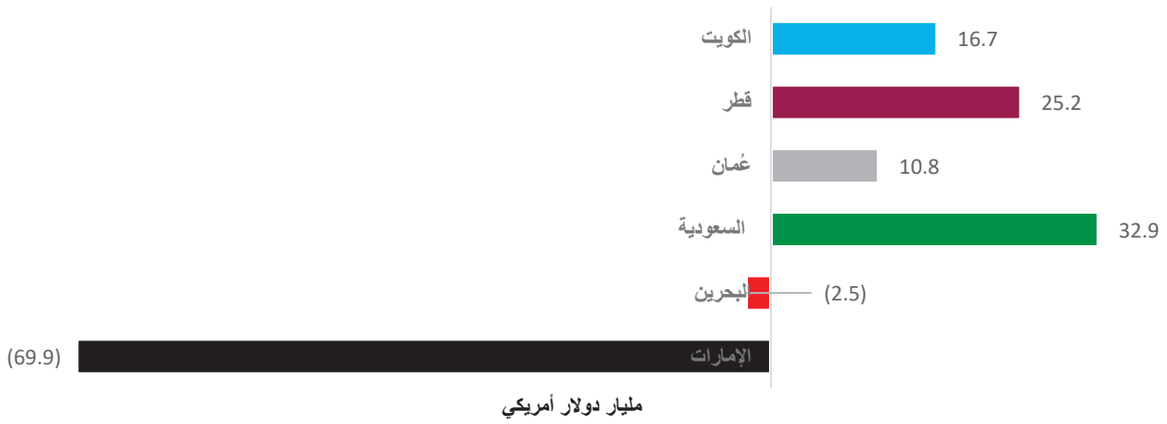

4.3 إجمالي الصادرات السلعية ومكوناتها

جاءت دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الأولى بين دول مجلس التعاون في قيمة إجمالي الصادرات السلعية لدول مجلس التعاون خلال العام 2016م، حيث بلغت قيمتها نحو 180.2 مليار دولار أمريكي وبنسبة مساهمة بلغت 38.7% من إجمالي الصادرات السلعية لدول مجلس التعاون، تليها المملكة العربية السعودية بنسبة مساهمة بلغت 34.8%، ليساهم كل منهما بما نسبته 73.5% من قيمة إجمالي الصادرات السلعية لدول مجلس التعاون. فيما سجلت دولة قطر أعلى معدل انخفاض في إجمالي الصادرات بما نسبته 27.1% مقارنة مع العام السابق.

شكل 20: مساهمة الدول الأعضاء في إجمالي الصادرات السلعية لمجلس التعاون، 2016م

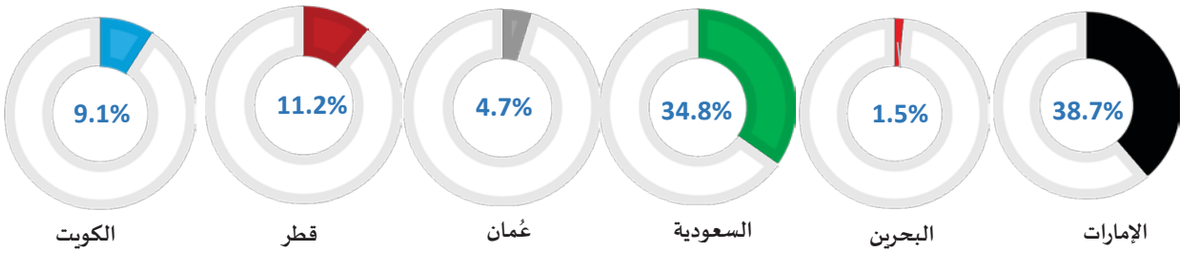

حققت المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى بين دول مجلس التعاون في قيمة الصادرات السلعية وطنية المنشأ من دول مجلس التعاون إلى دول العالم الأخرى خلال العام 2016م، حيث بلغت قيمتها نحو 158.5 مليار دولار أمريكي وبنسبة مساهمة بلغت 43.0% من إجمالي قيمة الصادرات السلعية لمجلس التعاون وطنية المنشأ، تليها

دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة مساهمة بلغت 25.1%. فيما سجلت دولة قطر أعلى معدل انخفاض في إجمالي الصادرات السلعية وطنية المنشأ بنسبة 27.5% مقارنة مع العام السابق.

شكل 21: مساهمة الدول الأعضاء في إجمالي الصادرات السلعية وطنية المنشأ لمجلس التعاون، 2016م

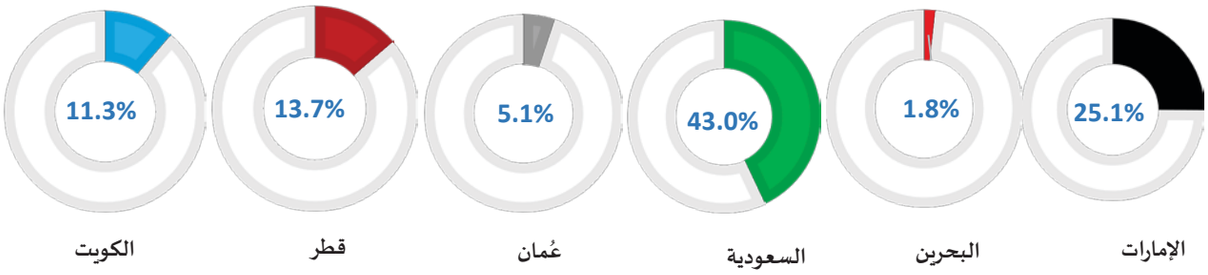

وتحتل دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى بين دول مجلس التعاون في قيمة السلع المعاد تصديرها من دول مجلس التعاون إلى دول العالم الأخرى خلال العام 2016م، حيث بلغت قيمتها نحو 87.6 مليار دولار أمريكي وبنسبة مساهمة بلغت 90.3% من إجمالي قيمة السلع المعاد تصديرها من دول مجلس التعاون.

فيما سجلت دولة الكويت أعلى معدل انخفاض في الصادرات السلعية المعاد تصديرها بنسبة 11.2% مقارنة مع العام السابق.

شكل 22: مساهمة الدول الأعضاء في السلع المعاد تصديرها لدول مجلس التعاون،2016م

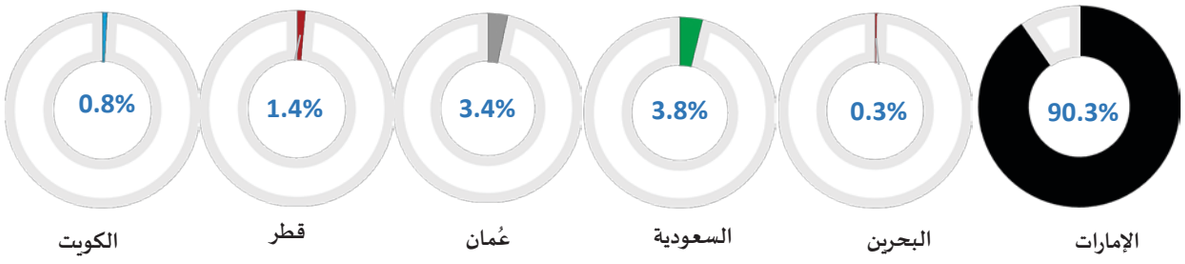

4.4 إجمالي الواردات السلعية

جاءت دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الأولى بين دول مجلس التعاون في قيمة إجمالي الواردات السلعية إلى مجلس التعاون من دول العالم الأخرى خلال العام 2016م، حيث بلغت قيمتها نحو 250.1 مليار دولار أمريكي وبنسبة مساهمة بلغت 55.2% من إجمالي الواردات السلعية إلى مجلس التعاون، تليها المملكة العربية السعودية بنسبة مساهمة بلغت 28.6%، ليساهم كل منهما بما نسبه 83.9% من إجمالي الواردات السلعية إلى دول مجلس التعاون، فيما سجلت سلطنة عمان أعلى معدل انخفاض في الواردات السلعية بنسبة 31.6% مقارنة مع العام السابق.

شكل 23: مساهمة الدول الأعضاء في إجمالي الواردات السلعية لمجلس التعاون،2016م

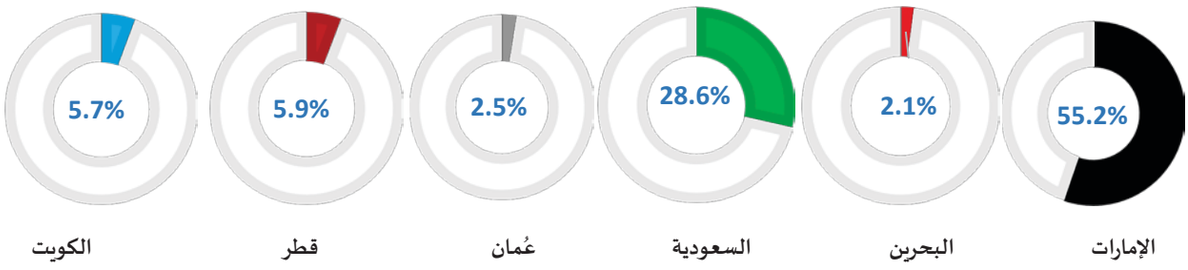

دول مجلس التعاون في تقرير التمكين التجاري

اعتبر تقرير التمكين التجاري 2016م، والذي يصدر عن منتدى الاقتصاد العالمي، منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومنها دول مجلس التعاون، بأنها ثالث أفضل منطقة في العالم في التجارة التمكينية. وأكد التقرير بأن المنطقة واصلت الانفتاح على التجارة العالمية، حيث انخفض متوسط معدل التعرفة الجمركية على السلع من 9.2% إلى 8.2%. وحققت دول مجلس التعاون مراكز متقدمة في تقرير التمكين التجاري، حيث تقدمت دولة الإمارات العربية المتحدة دول مجلس التعاون ودول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مؤشر التمكين التجاري وكان ترتيبها 23 عالميًا والأول في المنطقة، وتلتها في الترتيب مملكة البحرين والتي احتلت الترتيب 42 عالميًا والثاني في المنطقة، واحتلت دولة قطر الترتيب الثالث في المنطقة و43 عالميًا.

ومع ذلك، أوضح التقرير، بأن إجراءات الاستيراد إجمالًا أصعب بكثير مقارنة بإجراءات التصدير. علاوة على ذلك، ترتفع تكلفة النقل الدولي في بعض دول المنطقة. وتواجه دول المنطقة صعوبة في الوصول إلى الأسواق العالمية، فعلى سبيل المثال بالرغم من تقدم دولة الإمارات العربية المتحدة عالميًا وعربيًا، إلا أنها احتلت المرتبة 118 عالميًا في المؤشر الفرعي والخاص بالوصول إلى الأسواق وذلك بسبب التعرفات المرتفعة التي تواجهها.

دول مجلس التعاون في تقرير التمكين التجاري في العام 2016م

البيان	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
الترتيب الكلي عالميًا	23/136	42/136	67/136	46/136	43/136	87/136
الوصول إلى الأسواق وينقسم إلى:	118	88	116	100	121	115
الوصول إلى الأسواق المحلية	70	59	81	25	71	66
الوصول إلى الأسواق العالمية	131	109	125	118	134	132
إدارة الحدود/ الجمارك	25	58	83	48	46	90
البنية التحتية وتنقسم إلى:	6	34	36	41	23	56
توفر المواصلات وجودتها	2	40	39	32	25	71
توفر خدمات المواصلات وجودتها	13	36	47	50	24	65
توفر ومدى استخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	19	22	40	54	26	42
بيئة العمل	9	23	39	30	10	68

المصدر: تقرير التمكين التجاري 2016م، منتدى الاقتصاد العالمي.

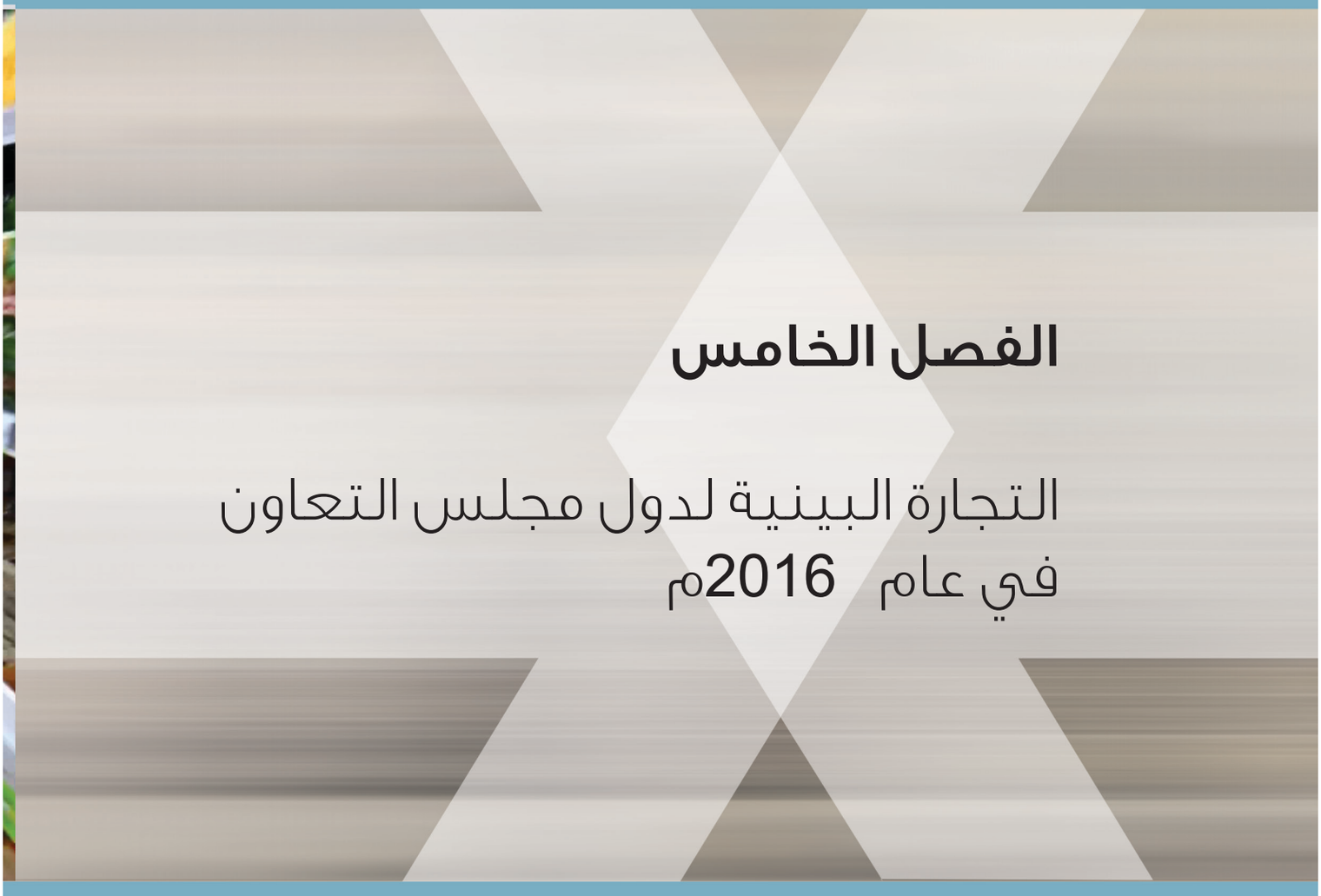

الفصل الخامس

التجارة البينية لدول مجلس التعاون في عام 2016م

5

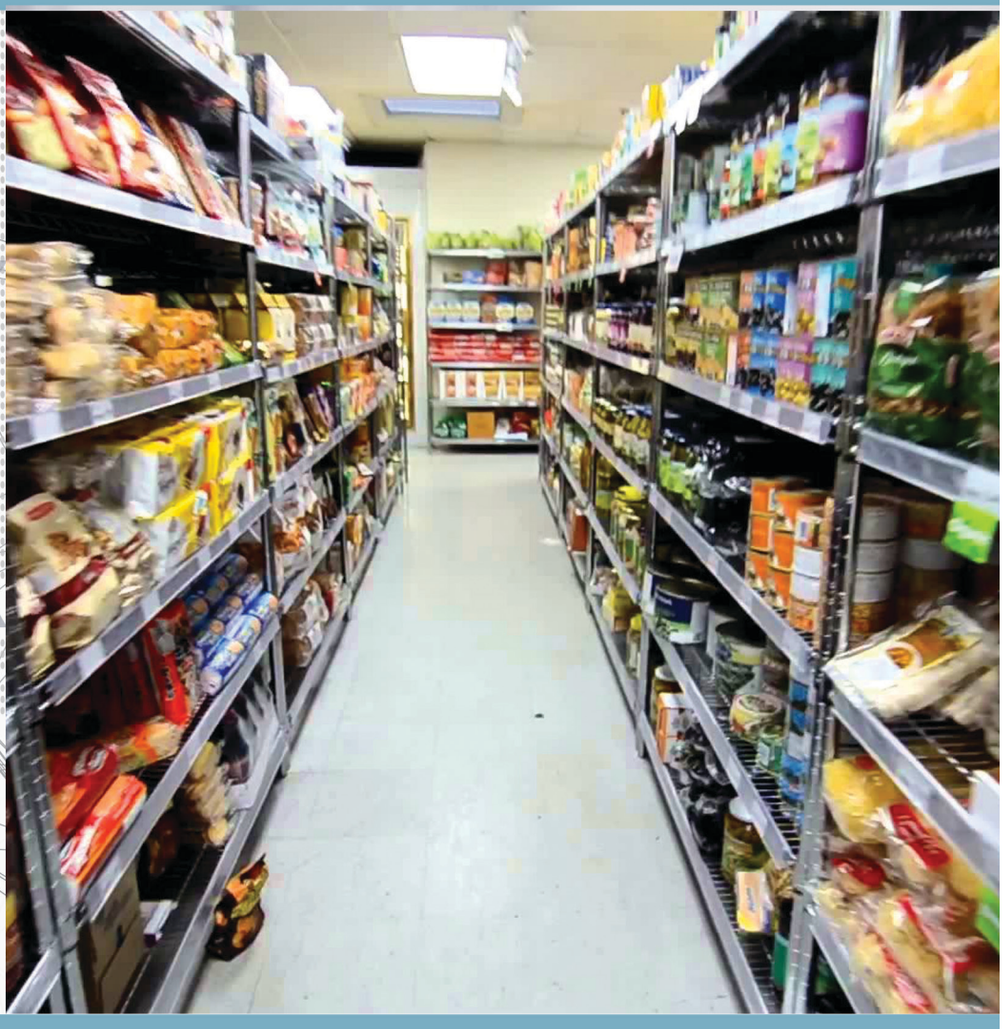

5.1 الاتجاه العام للتجارة السلعية البينية لدول مجلس التعاون

تشير إحصاءات التجارة الخارجية السلعية لمجلس التعاون إلى أن إجمالي قيمة التجارة البينية السلعية (محسوبة بإجمالي الصادرات السلعية فقط من الدول الأعضاء لدول مجلس التعاون) قد انخفضت بنسبة 11.6% خلال العام 2016م لتبلغ نحو 73.6 مليار دولار أمريكي مقارنة مع 83.2 مليار دولار أمريكي في عام 2015م. حيث انخفضت قيمة الصادرات السلعية البينية غير النفطية وطنية المنشأ بنسبة 10.4% لتبلغ 26.0 مليار دولار أمريكي خلال العام 2016م مقارنة بـ 29.0 مليار دولار أمريكي في عام 2015م. كما انخفضت قيمة الصادرات السلعية البينية المعاد تصديرها بنسبة 16.9% خلال العام 2016م لتبلغ نحو32.0 مليار دولار أمريكي مقارنة بـ 38.5 مليار دولار أمريكي في عام 2015م. في المقابل، ارتفعت قيمة الصادرات النفطية البينية بنسبة 5.1% خلال العام 2016م لتبلغ نحو16.5 مليار دولار أمريكي مقارنة بما قيمته15.7 مليار دولار أمريكي في عام 2015م.

يظهر (شكل 24) تطور التجارة البينية في مجلس التعاون خلال الفترة 2010-2016م. حيث من الملاحظ أن إجمالي الصادرات السلعية البينية لمجلس التعاون قد بدأت بالتراجع بشكل عام منذ عام 2013م، وارتفعت حدة التراجع منذ عام 2014م نتيجة تراجع أسعار النفط العالمية، كما تظهر ذلك حركة الصادرات النفطية البينية. مع الإشارة إلى أن الفترة 2010-2013م قد شهدت نموًا ثابتًا في مؤشرات التجارة البينية لمجلس التعاون. ومن الملاحظ أيضًا أن الصادرات السلعية غير النفطية بين دول مجلس التعاون تظهر اتجاهًا مستقرًا خلال الفترة 2010-2016م.

شكل 24: تطور الصادرات السلعية البينية لمجلس التعاون، 2010-2016م

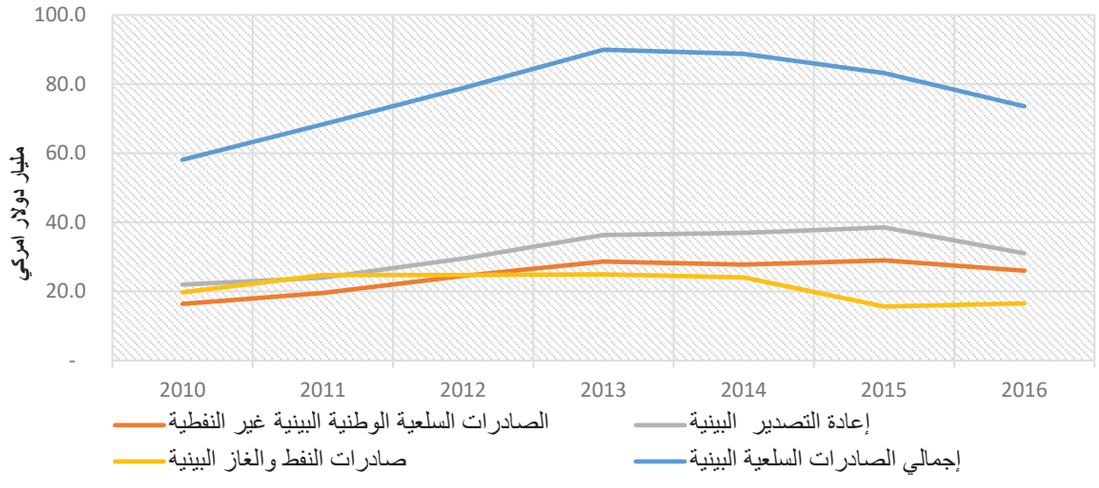

ومن حيث مساهمة التجارة البينية لدول مجلس التعاون في إجمالي التجارة السلعية لمجلس التعاون خلال العام 2016م، تشير البيانات إلى أن حجم التجارة البينية لدول المجلس تشكل 12.1% من اجمالي التجارة السلعية، والصادرات السلعية البينية تشكل 4.1% من إجمالي الصادرات السلعية الوطنية، والسلع البينية المعاد تصديرها تشكل 3.0% من إجمالي السلع اعادة الصادرات السلعية. كما أن الواردات السلعية البينية تمثل 5.0% من إجمالي الواردات السلعية لمجلس التعاون خلال العام 2016م.

شكل 25: توزيع التجارة البينية والخارجية حسب مؤشرات التجارة السلعية لمجلس التعاون، 2016م

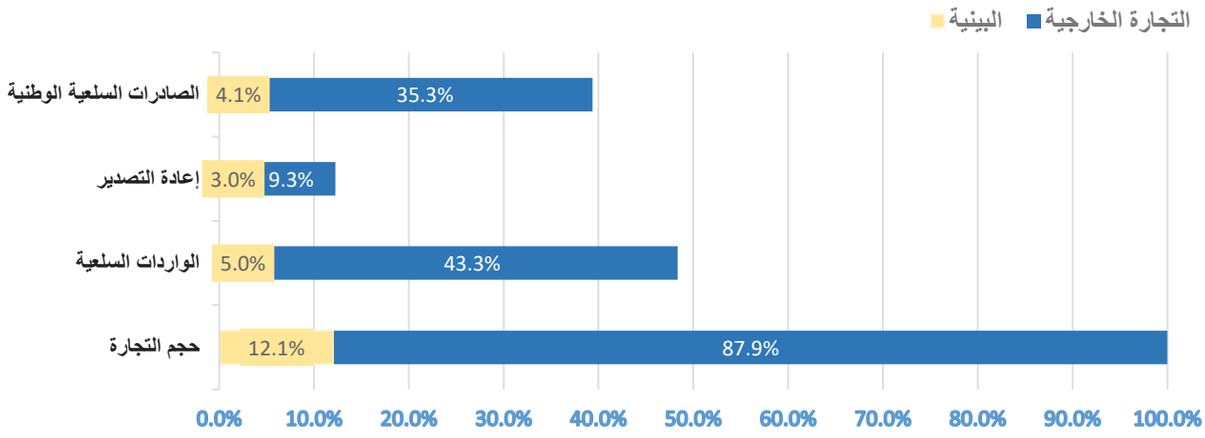

5.2 التجارة السلعية البينية على مستوى دول مجلس التعاون

تراجع حجم التجارة السلعية البينية لدول مجلس التعاون بنسبة 11.6% خلال عام 2016م (مقاسًا كقيمة إجمالي الصادرات السلعية البينية).

حيث سجلت كلٌ من سلطنة عمان ومملكة البحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر تراجعًا في حجم التبادل التجاري البيني (قيمة إجمالي الصادرات السلعية البينية) بنسبة 27.7%، 26.9%، 15.0%، 10.6% على التوالي في العام 2016م.

في المقابل، حققت كلٌ من دولة الكويت والمملكة العربية السعودية نموًا في حجم التبادل التجاري البيني مع دول مجلس التعاون بمعدل 15.7% و1.4% خلال عام 2016م على التوالي. وفيما يلي استعراضًا لتطورات التجارة البينية لكل دولة من الدول الأعضاء على حدى.

شهد حجم التبادل التجاري البيني السلعي (قيمة إجمالي الصادرات السلعية البينية) لدولة الإمارات العربية المتحدة تراجعا خلال عام 2016م ليبلغ 32.6 مليار دولار أمريكي، مقابل 38.4 مليار دولار أمريكي خلال نفس الفترة من عام 2015م، مسجلاً تراجعًا بنسبة 15.1% مقارنة مع العام السابق.

بينما بلغ حجم التبادل التجاري البيني السلعي (قيمة إجمالي الصادرات السلعية البينية) لمملكة البحرين خلال عام 2016م نحو 6.0 مليار دولار أمريكي، مقابل 8.2 مليار دولار أمريكي خلال نفس الفترة من عام2015م، مسجلاً انخفاضًا بنسبة بلغت 26.9% مقارنة مع العام السابق.

في حين بلغ حجم التبادل التجاري البيني السلعي (قيمة إجمالي الصادرات السلعية البينية) للمملكة العربية السعودية خلال عام 2016م نحو21.4 مليار دولار أمريكي، مقابل21.1 مليار دولار أمريكي خلال نفس الفترة من عام 2015م مسجلاً ارتفاعًا بنسبة 1.4% مقارنة مع العام السابق.

وفي سلطنة عمان، بلغ حجم التبادل التجاري البيني السلعي (قيمة إجمالي الصادرات السلعية البينية) خلال عام 2016م نحو4.7 مليار دولار أمريكي، مقابل 6.5 مليار دولار أمريكي خلال نفس الفترة من عام2015م، مسجلاً تراجعًا بنسبة 27.7% مقارنة مع العام السابق.

وشهد حجم التبادل التجاري البيني السلعي (قيمة إجمالي الصادرات السلعية البينية) لدولة قطر تراجعا خلال عام 2016م ليبلغ نحو5.3 مليار دولار أمريكي، مقابل 5.9 مليار دولار أمريكي خلال نفس الفترة من عام2015م مسجلاً تراجعًا بنسبة 10.2% مقارنة مع العام السابق.

وفي دولة الكويت، بلغ حجم التبادل التجاري البيني السلعي (قيمة إجمالي الصادرات السلعية البينية خلال عام 2016م نحو3.6 مليار دولار أمريكي، مقابل 3.1 مليار دولار أمريكي خلال نفس الفترة من عام 2015م، مسجلاً ارتفاعًا بنسبة 16.1% مقارنة مع العام السابق.

5.3 الهيكل النوعي للتجارة البينية السلعية لدول مجلس التعاون

شكلت صادرات النفط والغاز والمنتجات المعدنية البينية أعلى مساهمة في إجمالي قيمة التجارة البينية (مقاسة بالصادرات السلعية البينية) نسبة بلغت 25.9% وبما قيمته 19.0 مليار دولار أمريكي خلال العام 2016م مقابل 18.2 مليار دولار أمريكي في عام 2015م، حيث بلغ معدل النمو 4.4% مقارنة مع العام السابق، وتأتي صادرات الآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية في المرتبة الثانية بمساهمة بلغت 20.3%، ثم معدات النقل، المعادن العادية ومصنوعاتها، الذهب والأحجار الكريمة والمعادن الثمينة ومصنوعاتها، والمواد الكيماوية بنسبة 10.1% ، 8.1%، 7.7%، 6.5% على التوالي.

شكل 26: التوزيع النسبي للتجارة السلعية البينية حسب أقسام النظام المنسق، 2016م

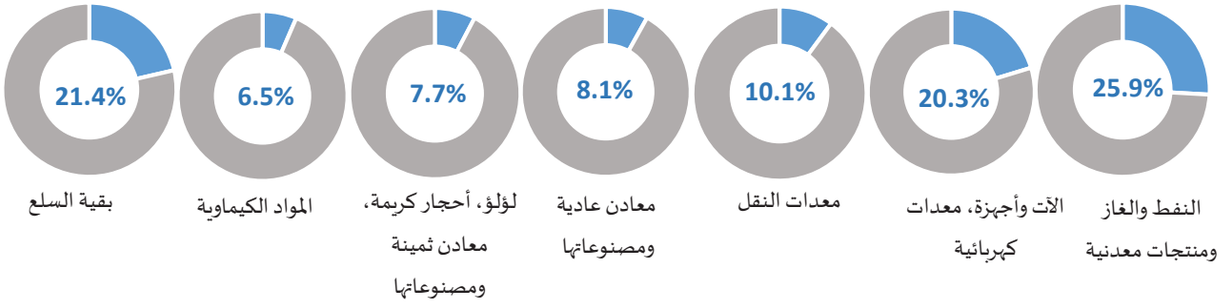

أما على صعيد الصادرات السلعية البينية وطنية المنشأ لدول مجلس التعاون إلى داخل مجلس التعاون في عام 2016م، فقد شكل النفط والغاز والمنتجات المعدنية نسبة 43.7% من قيمة الصادرات السلعية وطنية المنشأ البينية لتبلغ نحو 18.6 مليار دولار أمريكي خلال العام 2016م مقارنةً بـ 17.6 مليار دولار أمريكي للعام 2015م وبمعدل نمو بلغ 5.7% مقارنة مع العام السابق، يليها المعادن العادية ومصنوعاتها بنسبة 11.5%، ثم الذهب والأحجار الكريمة، المواد الكيماوية، وصناعة الأغذية والمشروبات والتبغ ولدائن المطاط ومصنوعاتهم بنسبة 10.1%،و7.5%، و5.4%، و5.3% على التوالي.

شكل 27: التوزيع النسبي للصادرات السلعية البينية وطنية المنشأ حسب أقسام النظام المنسق، 2016م

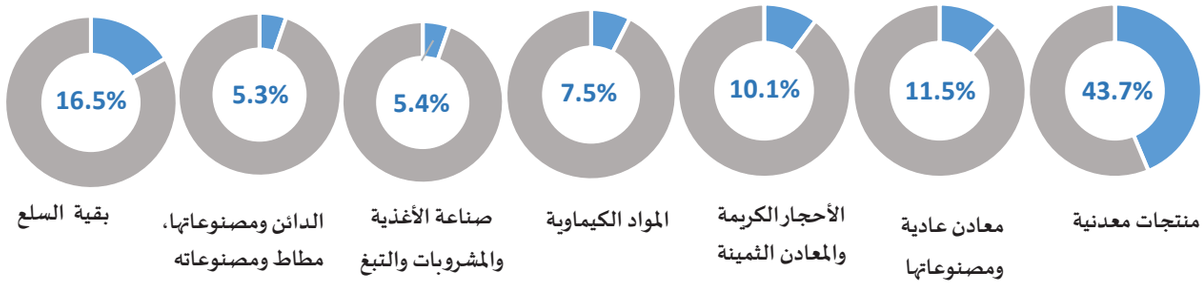

أما على صعيد السلع البينية المعاد تصديرها بين دول مجلس التعاون في عام 2016م، فقد شكلت الآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية نسبة 42.8% من قيمة السلع البينية المعاد تصديرها بين دول المجلس لتبلغ نحو 13.3 مليار دولار أمريكي خلال العام 2016م مقارنة بـ 16.7 مليار دولار أمريكي للعام 2015م وبنسبة انخفاض بلغت 20.4% عن العام السابق، يليها معدات النقل بنسبة 22.6%، ثم مواد النسيج ومصنوعاتها، والمواد الكيماوية، واللؤلؤ والأحجار الكريمة والمعادن الثمينة ومصنوعاتها، والمعادن العادية ومصنوعاتها بنسبة 6.3%،و5.0%، و4.5%، و3.3% على التوالي.

شكل 28: المساهمة النسبية للسلع البينية المعاد تصديرها حسب أقسام النظام المنسق، 2016م

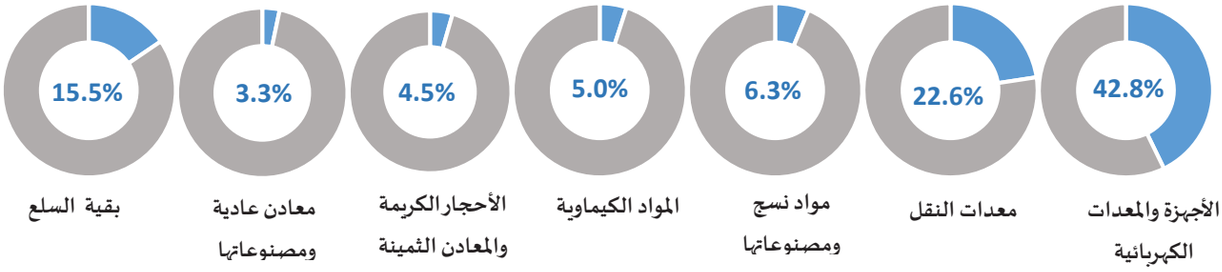

الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون

حظي التعاون في المجال التجاري المشـترك لدول مجلس التعاون باهتمام أصـحاب الجلالة والسـمو قادة دول مجلس التعاون منذ بداية المسـيرة المباركة للمجلس في العام 1981م، وذلك من خلال توفير البيئة التشـريعية الشاملة لتحقيق التكامل التجاري البيني. وتعزيزًا في التكامل الاقتصادي البيني لدول مجلس التعاون، فقد أعلن المجلس الأعلى في دورته 23 في العام 2002م، عن قيام الإتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون اعتبارًا من 1 يناير 2003م، وذلك انطلاقًا من الأهداف والغايات التي نص عليها النظام الأسـاسـي لمجلس التعاون، والاتفاقية الاقتصـادية بين دول مجلس التعاون، وتعزيزًا للخطوات والجهود التي قطعتها مسـيرة العمل الاقتصـادي المشـترك، وحرصًا منه على تقوية أواصر التعاون بين الدول الأعضاء وصولاً إلى التكامل المنشود لتحقيق أمال وتطلعات مواطني دول مجلس التعاون.

شـهدت هذه المرحلة نقطة تحول جوهرية في مسيرة العمل الاقتصـادي المشـترك لدول مجلس التعاون، فاتفاق دول مجلس التعاون على قيام الاتحاد الجمركي في عام 2003م، يعني أنها أصـبحت ضـمن جدار جمركي واحد تجاه العالم الخارجي، تسـتوفي فيه الرسـوم الجمركية على السـلع الأجنبية لمرة واحدة فقط في نقطة الدخول الأولى، ويتم انتقال كافة هذه السلع بين دول مجلس التعاون دون استيفاء رسوم جمركية مرة أخرى عليها، وهذه الخطوة تعتبر من أهم خطوات الاتحـاد الجمركي والتي طبقتهـا دول مجلس التعـاون في اليوم الأول من قيـام الاتحاد. ويتم معالجة نصيب كل دولة من الدول الأعضـاء من الرسـوم الجمركية الخاصـة بالسـلع الأجنبية التي يتم انتقالها بين الدول الأعضـاء خلال الفترة الانتقالية، من خلال آلية المقاصـة، وذلك خلال فترة انتقالية يتم بعد انتهائها الوصول إلى الوضع النهائي للاتحاد الجمركي. إن ما حققه الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون جاء تنفيذاً للمادة الأولى من الاتفاقية الاقتصادية لدول مجلس التعاون، والتي نصت على إقامة اتحاد جمركي لدول مجلس التعاون يطبق في موعد أقصاه يناير 2003م ويتضمن كحد أدنى ما يلي:

- تعرفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي.
- أنظمة وإجراءات جمركية موحدة.
- نقطة دخول واحدة يتم عندها تحصيل الرسوم الجمركية الموحدة.
- انتقال السـلع بين دول المجلس دون قيود جمركية أو غير جمركية، مع الأخذ في الاعتبار تطبيق أنظمة الحجر البيطري والزراعي، والسلع الممنوعة والمقيدة.
- معاملة السلع المنتجة في أي من دول المجلس معاملة المنتجات الوطنية.

مصادر البيانات
Data Sources

الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء دولة الإمارات العربية المتحدة	http://www.fcsa.gov.ae	Federal Competitiveness and Statistics Authority State of United Arab Emirates
هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية مملكة البحرين	http://www.cio.gov.bh	Information & eGoverment Authority Kingdom of Bahrain
الهيئة العامة للإحصاء المملكة العربية السعودية	http://www.stats.gov.sa	General Authority for Statistics Kingdom of Saudi Arabia
المركز الوطني للإحصاء والمعلومات سلطنة عمان	http://www.ncsi.gov.om	National Center for Statistics and Information. Sultanate of Oman
وزارة التخطيط التنموي والإحصاء دولة قطر	http://www.qsa.gov.qa	Ministry of Development Planning and Statistics State of Qatar
الإدارة المركزية للإحصاء دولة الكويت	http://www.csb.gov.kw	Central Statistical Bureau State of Kuwait